وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر

تخصص محاسبة وجباية معمقة

الموضوع

دور مبادئ الحوكمة في تفعيل الأداء المالي للمؤسسة

دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية العمومية لولاية عيت تموشنت

من إعداد الطالبين:

ميرناس محمد

سعيدي بوسيف

تحت إشراف أستاذة:

مالطي سناء

لجنة المناقشة:

مخلوف سليمة	جامعة بلحاج بوشعيب – عين تموشنت	رئيسا
مالطي سناء	جامعة بلحاج بوشعيب – عين تموشنت	مشرفا ومقررا
هرباجي حمزة	جامعة بلحاج بوشعيب – عين تموشنت	عشوا ومناقشا

السنة الجامعية: 2023-2024

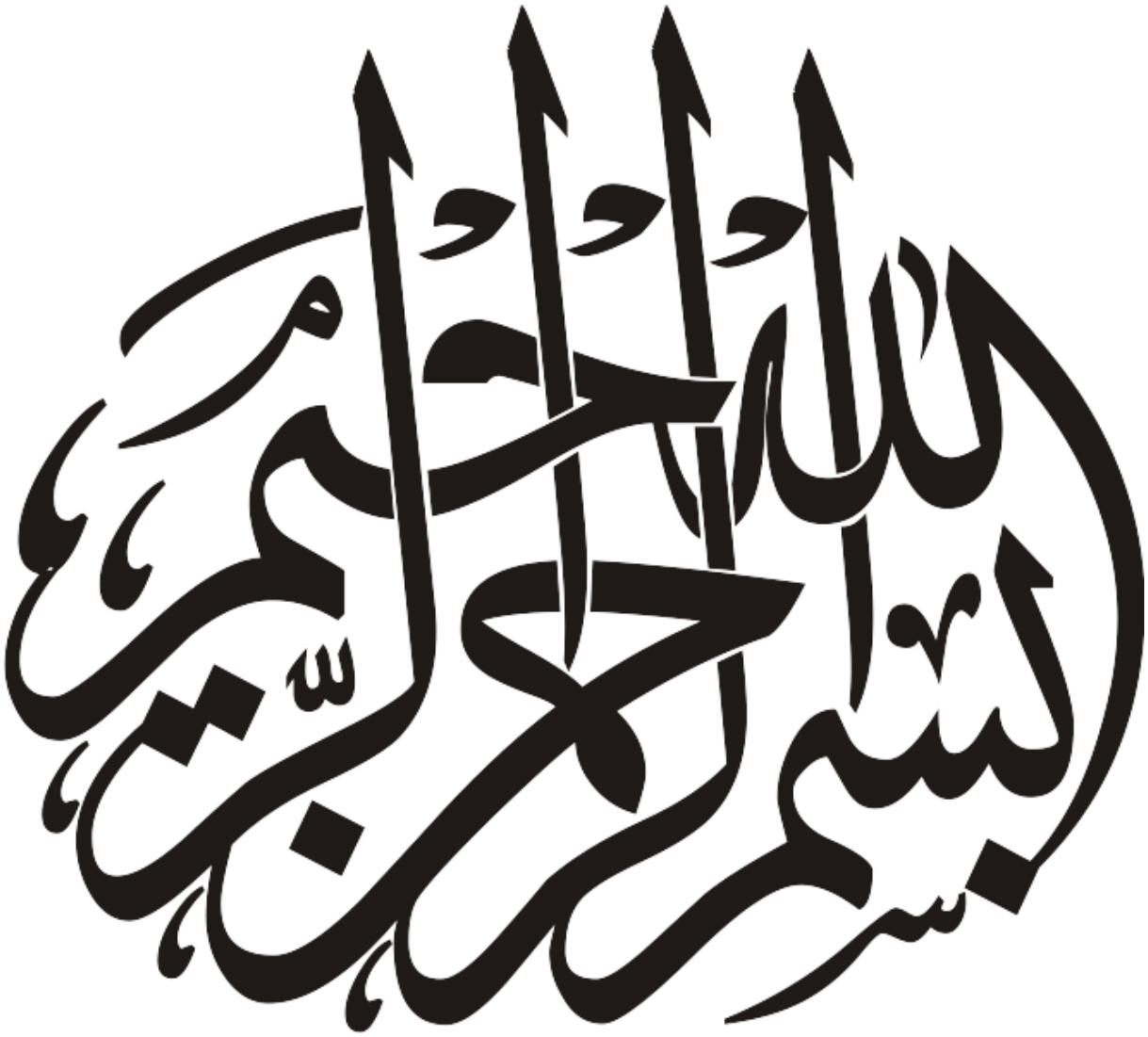
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

بعد حمد الله والصلاة والسلام على رسوله الكريم....

أهدي هذا البحث إلى من آثروني على أنفسهم، إلى من علموني علم الحياة، إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله ، إلى والدي العزيزين ..

وإلى من بدلو جهدا في مساعدتي وكانوا خير سند إخوتي

وأهدي هذا البحث لكل من علمني حرفا في مسيرتي التعليمية ولكل من بذل جهداً في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد إلى أساتذتنا الأفاضل.

وأخيراً أهدي هذا البحث إلى أصدقائي، وزملائي ولكل من ساعدني ووقف بجانبي في كل وقت وحين .....

ميرناس محمد

إهداء

لا شيء أعز من رب الكون الذي لم يبخل علي برحمته و نعمته له الشكر و الحمد حمدا كثيرا لا نهاية له

أهدي هذا البحث إلى ينبوع الحنان الذي انفجر يوما ليلهمني الصبر و المثابرة إلى التي احترقت حتى تراني اليوم أشع علما و نورا أمي العزيزة

إلى كل من كابد الصعوبات و قهر المستحيلات من أجلي أبي العزيز

إلى أغلى ما أملك في هذه الدنيا أخواتي الغاليات

إلى أصدقائي الذي لم تلدهم أمي و زملائي و إلى كل من ساعدني في الوصول لهذا اليوم

و أخيرا أهدي هذا العمل المتواضع إلى كل من أعطاني يد العون من قريب أو بعيد و بالأخص أساتذتنا الأفاضل

سعيدي بوسيف

كلمة شكر

الحمد لله تمت بحمده الصالحات واصلي وأسلم على أفضل خلق الله ورسولنا وحبيبنا وشفيعنا محمدا صلى الله عليه وسلم.

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان الى الأستاذة المشرفة الدكتورة "مالطي سناء" تكرمة علينا بإشرافها على هذه المذكرة، ولم تبخل علينا بنصائحها وتوجيهاتها لإنجاز هذا العمل.

كما أتوجه لأعضاء اللجنة المناقشة كل باسمه لتفضلهم بمناقشة هذا العمل، وعلى جهدهم المبذول وتقديمهم التوجيهات القيمة.

كما أتوجه بالعرفان والامتنان الى الاساتذة الكرام لما قدموه من جهد ووقت طيلة المشوار الدراسي.

الملخص

الملخص

الملخص:

إن الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو التعرف على دور تطبيق مبادئ الحوكمة في تفعيل الأداء المالي للمؤسسة، من خلال عرض جميع مفاهيم النظرية المتعلقة بحوكمة المؤسسات والأداء المالي، كما قمنا باستخدام المنهج الوصفي التحليلي من أجل الإلمام بالموضوع من خلال الاعتماد على الاستبيان وزع على عينة متكونة من 30 من الاطارات العاملة في المؤسسات الاقتصادية التابعة لولاية عين تموشنت وأساتذة جامعيين، والذي يتضمن البيانات الشخصية لأفراد العينة ويحتوي على عبارات تتعلق بمبادئ الحوكمة (مبدأ ضمان وجود إطار محكم وفعال للحوكمة، مبدأ ضمان مسؤولية مجلس إدارة المؤسسة، مبدأ الإفصاح والشفافية) والأداء المالي، بغية الوصول إلى النتائج والإجابة على الإشكالية المطروحة ولدراسة صحة الفرضيات، وتمت معالجة البيانات باستخدام برنامج SPSS V27، حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ومن أهمها أن وجود أثر إيجابي لمبادئ الحوكمة (مبدأ ضمان وجود إطار محكم وفعال للحوكمة، مبدأ ضمان مسؤولية مجلس إدارة المؤسسة، مبدأ الإفصاح والشفافية) على الأداء المالي.

الكلمات المفتاحية:

الحوكمة، مبادئ الحوكمة، الأداء المالي.

الملخص باللغة الأجنبية:

The main objective of this study is to identify the role of applying the principles of governance in activating the financial performance of the organization, by presenting all the theoretical concepts related to corporate governance and financial performance, and we used the descriptive-analytical method in order to familiarize ourselves with the subject by relying on the questionnaire distributed to a sample of 30 managers working in economic institutions affiliated with the state of Ain Tamouchant and university professors, which includes the personal data of the sample members and contains statements related to the principles of governance (the principle of having a foundation as an effective framework for governance, the principle of ensuring

the responsibility of the board of directors, the principle of disclosure and transparency) and financial performance. In order to reach the results and answer the question posed and to study the validity of the hypotheses, the data was processed using the SPSS V27 program, where the study reached a set of results, the most important of which is that the existence of a positive impact of the principles of governance (the principle of having a foundation as an effective framework for governance, the principle of ensuring board responsibility, the principle of disclosure and transparency) on financial performance.

Keywords:

Governance, governance principles, financial performance.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
البسملة	
الإهداء	
كلمة شكر	
الملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
المقدمة	أ – ت
الفصل الأول: الإطار النظري لحوكمة المؤسسات والأداء المالي	
تمهيد	1
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للحوكمة	14-2
المطلب الأول: ماهية حوكمة المؤسسات	5-2
المطلب الثاني: أهمية وأهداف حوكمة المؤسسات وركازها	7-5
المطلب الثالث: الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم الحوكمة	8-7
المطلب الرابع: مبادئ وأليات حوكمة المؤسسات	14-8
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للأداء المالي وعلاقته بالحوكمة	28-15
المطلب الأول: الأداء المالي	17-15
المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي	19-17
المطلب الثالث: مؤشرات تقييم الاداء المالي	25-19
المطلب الرابع : حوكمة المؤسسات ودورها في تفعيل الاداء المالي	28-25
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	36-29

فهرس المحتويات

المطلب الاول: الدراسات باللغة العربية	32-28
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية	34-32
المطلب الثالث: ميزة الدراسة	36
خلاصة الفصل	37
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	
تمهيد	38
المبحث الأول: طريقة وأدوات الدراسة	42-39
المطلب الأول الطريقة المستخدمة في الدراسة	40-39
المطلب الثاني: الأداة المستخدمة في الدراسة	42-40
المبحث الثاني: النتائج والمناقشة	61-43
المطلب الأول: عرض النتائج الوصفية لأفراد العينة وتحليلها	48-43
المطلب الثاني: عرض وتحليل اتجاهات أفراد العينة نحو متغيرات الدراسة	54-49
المطلب الثالث: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج	60-54
خلاصة الفصل	61
الخاتمة العامة	64-63
المراجع	72-66
الملاحق	78-74

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	توزيع الاستبيانات	40
2	مقياس ليكارت الخماسي	41
3	توزيع درجات الاستجابة حسب سلم ليكارت	42
4	معامل الثبات ألفا كرونباخ	42
5	أفراد العينة حسب الجنس	43
6	أفراد العينة حسب العمر	44
7	أفراد العينة حسب المستوى العلمي	45
8	أفراد العينة حسب الخبرة لمهنية	46
9	أفراد العينة حسب الوظيفة	48
10	تحليل عبارات البعد الأول ضمان وجود إطار محكم و فعال للحوكمة	49
11	تحليل عبارات البعد الثاني مسؤولية مجلس الإدارة	51-50
12	تحليل عبارات البعد الثالث الإفصاح و الشفافية	52-51
13	تحليل عبارات البعد الثالث الإفصاح و الشفافية	54-53
14	معامل الارتباط و التحديد للبعد الأول و المحور الثاني	55
15	تحليل نتائج التباين anova لاختبار صلاحية وجودة النموذج	55
16	تحليل الانحدار البسيط لبعد ضمان وجود إطار محكم و فعال للحوكمة	56
17	معامل الارتباط و التحديد للبعد الثاني و المحور الثاني	57
18	تحليل نتائج التباين anova لاختبار صلاحية وجودة النموذج	57
19	تحليل الانحدار البسيط لبعد مسؤولية مجلس الإدارة	58
20	معامل الارتباط و التحديد للبعد الثالث و المحور الثاني	59
21	تحليل نتائج التباين anova لاختبار صلاحية وجودة النموذج	59
22	تحليل الانحدار البسيط لبعد الإفصاح والشفافية	60

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	أفراد العينة حسب الجنس	43
2	أفراد العينة حسب العمر	44
3	أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	46
4	أفراد العينة حسب الخبرة المهنية	47
5	أفراد العينة حسب الوظيفة	48

المقدمة

في العقود القليلة الماضية وخاصة في العديد من دول العالم، حدث انهيار اقتصادي وأزمات مالية، أثرت على العديد من الأسواق المالية حول العالم، مثل أزمة جنوب شرق آسيا عام 1997 وانهيار المؤسسات المالية الكبرى مع الأزمة المالية العالمية التي شهدها العالم التي أطاحت باقتصاد عدد كبير من الدول وحالات الفشل والتعثر التي واجهتها العديد من المؤسسات, وكان من الضروري اعتماد مبادئ للتسيير المثلى المبنية على مبادئ الافصاح والشفافية والمساءلة كما نصت عليها مبادئ حوكمة الشركات التي دعا إليها العديد من الاقتصاديين بضرورة إيجاد ممارسات جيدة ونظرة عملية عن كيفية استخدام مبادئ الحوكمة للحد من التلاعب في العمليات وإعداد القوائم المالية وتفعيل الاداء المالي.

لذا كان الاهتمام بتطبيق حوكمة الشركات هو المخرج السريع والحل المتكامل والفعال الذي يسعى دائما إلى تحسين الأداء الإداري والمالي لهذه الشركات وجعله أكثر فعالية.

لقد أصبح تطبيق مبادئ الحوكمة اتجاها دوليا لأنه من المهم اتباع مبادئ الحوكمة السليمة، التي يمكن أن توفر التدابير الوقائية اللازمة ضد الفساد الإداري وتساعد في تشجيع وتعزيز الشفافية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

إن وجود نظام فعال لحوكمة الشركات يمكن أن يوفر الثقة والشفافية ويساعد الشركات على تجنب المخاطر وبالتالي تعظيم قيمتها من خلال تحسين الأداء المالي واختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف المنظمة، أي أن الأنظمة موجودة لتحسين العلاقات بين الأطراف الرئيسية التي تؤثر على الأداء المالي.

إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى تساهم مبادئ حوكمة المؤسسات في تفعيل الأداء المالي؟

الاسئلة الفرعية:

وانطلاقا من الإشكالية للبحث تم صياغة الأسئلة الفرعية التالية :

هل يساهم مبدأ ضمان وجود إطار محكم وفعال للحوكمة على الأداء المالي للمؤسسات؟

هل يساهم مبدأ ضمان مسؤولية مجلس إدارة على الأداء المالي للمؤسسات؟

هل يساهم مبدأ الإفصاح والشفافية على تفعيل الأداء المالي للمؤسسات؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الاشكالية المطروحة والأسئلة تمة صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: يساهم مبدأ ضمان وجود إطار محكم وفعال للحوكمة على الأداء المالي للمؤسسات.

الفرضية الثانية: يساهم مبدأ مسؤولية مجلس إدارة المؤسسة على الأداء المالي للمؤسسات.

الفرضية الثالثة: يساهم مبدأ الإفصاح والشفافية على الأداء المالي للمؤسسات.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة الأهداف التالية:

- التعرف على حوكمة المؤسسات وتسليط الضوء على المبادئ الأساسية التي ترتكز عليها.
- التعرف على المفاهيم الأساسية للأداء المالي ومؤشراته.
- معرفة العلاقة التي تربط مبادئ حوكمة المؤسسات بالأداء المالي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراستنا لموضوع دور مبادئ الحوكمة في تفعيل الأداء المالي للمؤسسة لأهميته المتزايدة في ظل التطورات الاقتصادية المتسارعة وتنامي دور المؤسسات في مختلف القطاعات، حيث أصبحت حوكمة المؤسسات أحد أهم العوامل المؤثرة على قدرة المؤسسات على تحقيق أهدافها واستدامتها على المدى الطويل.

مبررات اختيار الموضوع:

- تماشي الموضوع مع طبيعة التخصص.
- الرغبة في فهم ومعرفة حوكمة المؤسسات ومبادئها.

- تسعى هذه الدراسة إلى تقديم مساهمة علمية في مجال حوكمة المؤسسات من خلال تحليل دور مبادئ الحوكمة في تفعيل الأداء المالي للمؤسسة.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

الحدود المكانية: ارتبطت الدراسة بإجراء استبيان على مختلف الاطارات في المؤسسات التابعة لولاية عين تموشنت وكذلك مختصين في المجال وأساتذة جامعيين.

الحدود الزمانية: تمثلت الدراسة بين الفترة الممتدة بين مارس وجوان سنة 2024.

هيكل البحث:

تم تقسيم البحث إلى فصلين:

الفصل الأول المتمثل في الجانب النظري للدراسة تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الأول تناولنا مفاهيم أساسية حول متغير الدراسة المستقل حوكمة المؤسسات، وأما المبحث الثاني مفاهيم أساسية حول المتغير التابع الأداء المالي، ثم يأتي المبحث الأخير المتمثل في الدراسات السابقة.

أما الفصل الثاني المتمثل في الجانب التطبيقي للدراسة، فقد قمنا بقسيمه إلى مبحثين، حيث تم التطرق إلى المبحث الأول إلى لطريقة والأدوات المستعملة، أما المبحث الثاني النتائج والمناقشة.

الفصل الأول: الإطار النظري لحوكمة المؤسسات والأداء المالي

تمهيد:

تزايد الاهتمام بقضايا حوكمة الشركات بشكل ملحوظ خلال العقدين الماضيين، حيث أصبحت قضية رئيسية للشركات الخاصة والعامة حول العالم، مما يجعلها تعتبر ضرورة حتمية لنجاح واستمرارية المؤسسات على المدى الطويل، خاصة بالنظر إلى في ظل الأزمات العالمية في القرن العشرين وما بعده، حيث أشار الكثير من الباحثين أن التطبيق الفعال لمبادئ الحوكمة وألياتها في المؤسسة لها تأثير إيجابي على أدائها المالي.

وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل المقسم إلى:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للحوكمة

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للأداء المالي وعلاقته بالحوكمة

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للحوكمة

تعتبر حوكمة المؤسسات من أحدث المفاهيم التي أدرجت ضمن أولويات اهتمامات المنظمات الدولية، الإقليمية والمحلية خلال العقدين الاخيرين، وذلك على أثر تفاقم أزمات المؤسسات العالمية الكبرى سنحاول في المبحث الاطلاع بهذا المفهوم من خلال أربع مطالب المطلب الأول ماهية الحوكمة (النشأة، المفهوم والخصائص) والمطلب الثاني أهمية وأهداف حوكمة المؤسسات وركازها والمطلب الثالث سنتعرف على الاطراف المعنية بتطبيق مفهوم الحوكمة أما المطلب الرابع مبادئ وأليات حوكمة المؤسسات

المطلب الأول ماهية حوكمة المؤسسات (النشأة، المفهوم والخصائص)

الفرع الأول: نشأة حوكمة المؤسسات

حوكمة الشركات هي فكرة طرحها آدم سميث في القرن الثامن عشر عام 1776، عندما ذكر في كتابه "ثروة الأمم" أن هناك مصالح مختلفة تماما بين أصحاب الشركات ومديريها. ومن وجهة نظره، كان تضارب المصالح هذا مشكلة لا يمكن التغلب عليها لتحقيق كفاءة الشركات، أي أن مديري الشركات، باعتبارهم مشرفين على أموال الآخرين، لا ينبغي لهم أن ينظروا إلى تلك الأموال بنفس الحذر الذي يتعاملون به مع أموالهم الخاصة. (بن زاوي و هلة، 2023، صفحة 143)

تظهر الأدبيات الاقتصادية حول حوكمة الشركات أن الاقتصاديين الأمريكيين مينز وبيرل كانا أول من ناقش الفصل بين الملكية والإدارة المتجسد في نظرية الوكالة في كتابهما "الشركات الحديثة والملكية الخاصة" الذي نشر عام 1932، وهذه المبادئ المدروسة في حوكمة الشركات كافية لسد الفجوة التي قد تنشأ بين مديري وملاك المؤسسة بسبب الممارسات السلبية التي قد تضر المؤسسة والصناعة ككل.

كما تناول كل من جنسن وميكلينج في عام 1976 وفوما في عام 1980 مفهوم حوكمة الشركات وأكدا على أهميتها في الحد أو التقليل من المشكلات التي قد تنشأ في فصل الملكية والإدارة والحقوق التنفيذية. (العابدي، 2015-2016، صفحة 12)

وفي عام 1987 قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بتأسيس لجنة حماية الأجهزة التنفيذية والتي أصدرت تقريراً يتضمن سلسلة من التوصيات حول تطبيق قواعد حوكمة الشركات ومنع الاحتيال والتلاعب في إعداد البيانات المالية، عن طريق الاهتمام بالرقابة الداخلية وتدعيم المراجعة الخارجية. (سعود، 2015-2016، صفحة 4)

بدأ الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات فعليًا في ديسمبر 1992، عندما نشرت لجنة الأبعاد المالية لحوكمة الشركات (cadbury) تقريرًا مؤلفًا من مجلس التقارير المالية وبورصة لندن للأوراق المالية، بعنوان الأبعاد المالية لحوكمة الشركات. وكان ذلك أيضاً في أعقاب الأزمة المالية والإفلاس والفضائح المالية التي حدثت في المؤسسات الأمريكية الكبرى نهاية عام (2001)، وعلى المستوى الدولي، تم النظر في التقرير الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، (1999م) بعنوان: مبادئ حوكمة الشركات وهو أول اعتراف دولي رسمي بذلك المفهوم. (عمر، 2010، صفحة 201)

الفرع الثاني: مفهوم حوكمة المؤسسات

إن لفظ الحوكمة هو الترجمة للأصل الإنجليزي للكلمة« Governance» ، والذي توصل إليه مجمع اللغة العربية بالقاهرة في محاولة لتعريب الكلمة، حيث أن لها معان أخرى مثل: الإدارة الرشيدة والحاكمية والمساءلة، وغير ذلك من المصطلحات المتعددة، وبذلك يطلق على اصطلاح corporate governance لفظ الحوكمة المؤسسية أو حوكمة الشركات. (بروسلي و بوزناق، 2019، صفحة 20)

ان مفهوم الحوكمة المؤسسية يتداخل في العديد من الشؤون التنظيمية والاقتصادية والمالية للمؤسسات، فإن مفهومه له تعريفات متعددة، وله مؤلفات عديدة ووجهات نظر متنوعة ومنها:

إن الحوكمة مصطلح حديث في اللغة العربية فبعد عدة محاولات ومشاورات مع عدد من الخبراء اللغة العربية والاقتصاديين والقانونيين المهتمين هذا الموضوع تم اقتراح مصطلح حوكمة المؤسسات، ويعني هذا المصطلح عملية التحكم والسيطرة من خلال القواعد وأسس الضبط لتحقيق الرشد. (سمرود و سحنون، 2021، صفحة 478)

لقد عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حوكمة الشركات بأنها " القواعد التي تدير وتتحكم بأعمال المنشأة ويحدد هيكلها توزيع الحقوق والمسؤوليات بين الأطراف المختلفة فيها، وهم مجلس الإدارة المديرون، المساهمون، وأصحاب المصالح، وإنها تضع القواعد والإجراءات اللازمة لاتخاذ القرارات الصائبة، وعند قيامها بذلك ستحدد أهداف الشركة من خلال هذه الهيكلية، ووسائل لتحقيق هذه الأهداف ومراقبة أدائها. (خضير، زهواني، و العيفة، 2018، صفحة 198)

ومن المنظور المحاسبي تعرف حوكمة المؤسسات على أنها توفير مقومات حماية أموال المستثمرين وحصولهم على العوائد المناسبة وضمان عدم استخدام أموالهم في مجالات أو استثمارات غير أمنة وعدم

استغلالها من قبل الادارة أو المديرين لتحقيق منافع خاصة، ويتم ذلك من خلال مجموعة من الاجراءات والضوابط والمعايير المحاسبية. (نوارة و شبايكي، 2018، صفحة 186)

تعرفها مؤسسة التمويل الدولي IFC بأنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والشركات والتحكم في أعمالها. (خيثري و لزرق، 2020، صفحة 124)

الحوكمة هي الطريقة التي تستخدم بها السلطة لإدارة أصول المؤسسة ومواردها بهدف تحقيق مصالح المساهمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة بالمؤسسة، فالحكومة المؤسسات تعني تطوير بيئة قانونية واقتصادية ومؤسسية تساعد المؤسسة على النمو والتطور وتحقيق الأهداف طويلة الأجل لتعظيم قيمة المؤسسة وتعزيز أرباحها مع التزامها بتحقيق مصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة بالمؤسسة. (بن عمر و دادن، 2014، صفحة 26)

ومن خلال ما ورد من التعاريف يمكن إعطاء تعريف شامل ومبسط لمفهوم حوكمة المؤسسات هي مجموعة من القواعد والأنظمة والقرارات التي تهدف إلى تحقيق أهداف المؤسسة من جهة وضمان التوازن بين كافة الأطراف العاملة معها من جهة أخرى.

الفرع الثالث: خصائص حوكمة المؤسسات

تتميز حوكمة المؤسسات بمجموعة من الخصائص التي تعتبر أساسا للحكم على جودتها ومدى فعاليتها وتساعد على تحقيق أهدافها ومن خصائصها ما يلي: (بن الشيخ، 2021-2022)

1. **الانضباط** : هو السلوك الأخلاقي في أداء كافة الأعمال المتعلقة بأنشطة الشركة، وكذلك الانضباط الإداري من خلال كونه وسيطاً نزيهاً، ويسعى إلى تحقيق مصالح الأطراف، ومراقبة أعمال الشركة داخلياً وخارجياً، والانضباط تجاه العميل لكسب رضاه وجعله متحدثًا باسم الشركة الدعائية.
2. **الشفافية:** هي الإفصاح عن الأهداف المالية والدخل على حقوق الملكية، ونشر التقارير المالية في الوقت المناسب، بمعنى تقديم نسخة أصلية عن كل ما يحدث في المؤسسة.
3. **الاستقلالية:** كون رئيس مجلس الإدارة مؤهل ومستقل عن الإدارة ومدققين خارجيين مؤهلين ولهم الكفاءة اللازمة.
4. **المساءلة:** مجلس الإدارة له دور رقابي أكثر من كونه تنفيذي، ووجود لجنة للإشراف على التدقيق الداخلي وإجراءات المحاسبة، وتمكن أعضاء مجلس الإدارة على إجراء تدقيق فعال,

5. **المسؤولية:** إيجاد الميكانيكيات التي تسمح بمعاقبة الموظفين التنفيذيين وأعضاء الإدارة، والمسؤولية أمام أصحاب المصلحة في الشركة.
6. **العدالة:** يحق لجميع المساهمين عقد اجتماعات عامة، ويجب احترام الصدق فيما يتعلق بجودة المعلومات المقدمة وحقوق مختلف أصحاب المصلحة في الشركة.
7. **المسؤولية الاجتماعية** : وجود سياسة توظيف واضحة تقوم على السلوك الأخلاقي وحماية البيئة ورؤية الشركة كمواطن صالح.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف حوكمة المؤسسات وركازها

الفرع الأول: أهداف حوكمة المؤسسات

تسعى حوكمة الشركات إلى تحقيق الأهداف التالية : (شحرور، 2021)

- تحقيق أداء مالي جيد من خلال مساءلة الإدارة أمام المساهمين.
- تحقيق الشفافية والحيادية وحماية حقوق المساهمين داخل المؤسسة من خلال وضع القواعد والأنظمة والضوابط.
- مراعاة مصالح الأطراف المختلفة وتفعيل التواصل معهم.
- تحسين أداء المؤسسة.
- وضع الضوابط والقواعد والهياكل الإدارية التي تمكن إدارة المنظمة من أن تكون مسؤولة أمام الجمعية العامة وتحافظ على حقوق المساهمين في المنظمة.
- جذب الاستثمار المحلي أو الأجنبي وتدفقاته من خلال تعميق ثقة المستثمرين في الأسواق المالية.
- العمل على تنمية الادخار وتعظيم الأرباح وخلق فرص عمل جيدة.
- توفير الرقابة الجيدة والفعالة على أداء المؤسسة بهدف تطوير وتعزيز قدرتها التنافسية.
- العمل الجاد على مكافحة السلوكيات غير المقبولة سواء كانت مالية أو إدارية أو أخلاقية.
- الشفافية في إجراءات المحاسبة والمراجعة المالية للحد من الفساد المؤسسي ومكافحته.

الفرع الثاني: أهمية حوكمة المؤسسات

يمكن إبراز أهمية حوكمة الشركات كما يلي: (بله، 2012)

- التأكيد على مسؤوليات الحماية والإدارة وتعزيز المساءلة.

- حماية أصول الشركة وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وتعزيز نفوذهم في مراقبة الأداء.
- تحسين إدارة الشركة وقيمة الأسهم والقيمة الاقتصادية.
- التصرف على أساس العدالة والنزاهة والشفافية في جميع معاملات الشركة وعملياتها.
- تحسين الممارسات المحاسبية والمالية والإدارية للشركة.
- تقليل مخاطر الفساد المالي والإداري التي تواجه الشركات والدول.
- تحسين مستوى أداء الشركة في تعزيز التنمية الوطنية والتقدم الاقتصادي.
- جذب الاستثمار الأجنبي وتشجيع مشاريع استثمار رأس المال المحلي الوطنية.
- يحسن قدرة الشركات الوطنية على المنافسة في جميع أنحاء العالم وفتح أسواق جديدة.
- تتميز البيانات المالية الصادرة عن الشركة بالشفافية والدقة والوضوح لزيادة ثقة المستثمرين واعتمادهم في اتخاذ القرار.
- يوفر قواعد حوكمة المؤسسات والإطار التنظيمي الذي يمكّن الشركات من تحديد أهدافها وكيفية تحقيقها.

الفرع الثالث: ركائز حوكمة المؤسسات

تتمثل ركائزها في ثلاثة ركائز أساسية وهي كالاتي: (شقرون و غلاي، 2022)

1. **السلوك الأخلاقي:** ضمان الامتثال السلوكي من خلال:

- الالتزام بالأخلاق الحميدة.
- الالتزام بقواعد السلوك المهني الجيد.
- التوازن في تحقيق مصالح الأطراف ذات الصلة بالشركة.
- الشفافية عند تقييم المعلومات.
- الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية وحماية البيئة.

2. **الرقابة والمساءلة:** تفعيل دور أصحاب المصلحة في نجاح الشركة:

- الجهات الرقابية العامة مثل هيئة أسواق المال ووزارة الشركات والبورصات والبنوك المركزية (في حالة البنوك).
- الجهات المشرفة المباشرة: المساهمين، مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، المدققين الداخليين، المدققين الخارجيين.

- الأطراف الأخرى: الموردين والعملاء والمستهلكين والمدخرين والمقرضين.

3. إدارة المخاطر:

- إنشاء نظام لإدارة المخاطر.
- الكشف عن المخاطر وإبلاغها للمستخدمين والأطراف المعنية.

المطلب الثالث: الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم الحوكمة

هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم للحوكمة وهي كالتالي: (زرزار، 2010)

1. المساهمين:

يشيرون إلى أولئك الذين يقدمون رأس المال للشركة من خلال أسهمهم لتعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل وتحديد درجة استدامة الشركة مقابل تحقيق أرباح مناسبة من استثماراتهم. يتم اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم مقابل عدم تحقيق أرباح مجدية، ولتحقيق أهداف المساهمين من خلال الاختيار المناسب لكبار المديرين لإدارة الشركة ضمن القوانين والسياسات المقررة.

2. مجلس الإدارة:

الأشخاص الذين يختارون المديرين التنفيذيين والمخولين بإدارة الأعمال اليومية للشركة ووضع السياسات العامة وكيفية حماية حقوق المساهمين ومراقبة أدائهم، وتشير مبادئ الحوكمة العالمية المذكورة إلى أن أعضاء مجلس الإدارة يتحملون نوعين من المسؤوليات عند القيام بعملهم:

- **واجب العناية اللازمة:** يتطلب من مجلس الإدارة التحلي بالحكمة والحذر، وبذل الجهود اللازمة والاجتهاد والحذر عند اتخاذ القرارات، ويجب أن يكون لدى الشركة إجراءات وأنظمة كافية وسليمة، وأن تلتزم الشركة بالمعايير والقوانين المعمول بها(اللوائح والتعليمات).
- **واجب الولاء في العمل:** بما في ذلك المعاملة المتساوية للمساهمين، والتعامل مع أصحاب المصلحة، ووضع سياسات مناسبة للأجور والمكافآت وغير ذلك.

3. الإدارة:

الإدارة هي هيئة الشركة المسؤولة عن تقديم تقارير الأداء الفعال إلى مجلس الإدارة، بالإضافة إلى الإفصاح والشفافية للمساهمين، فإن الإدارة مسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها، والإدارة هي

حلقة الوصل بين مجلس الإدارة والأطراف الأخرى المعنية في الشركة، لذلك يجب اختيار موظفي الإدارة بعناية لأنهم هم الذين ينفذون رغبات المساهمين ومجلس الإدارة.

4. أصحاب المصالح:

هم مجموعة من أصحاب المصلحة داخل الشركة، مثل الدائنين والموردين والعاملين والموظفين وغيرهم، وقد يتعارض ويختلف هؤلاء أصحاب المصلحة في بعض الأحيان، تعتبر هذه الأطراف مهمة جداً في موازنة العلاقات في الشركة لأنها تساعد الشركة على إنتاج وتوفير السلع والخدمات من خلال أداء المهام التي بدونها لا تستطيع الإدارة ولا حتى مجلس الإدارة والمساهمين تحقيق الاستراتيجيات التي وضعتها الشركة، فالعملاء هم الطرف الذي يشتري منتجًا أو خدمة، والموردون هو الطرف الذي يبيع المواد الخام والسلع والخدمات الأخرى للشركة. أما الممولين وجميع جهات التمويل فهم الجهات التي تقدم التسهيلات الائتمانية للشركة، لذا يجب أن يتم التعامل مع هذه الجهات بحذر ودقة شديدة، حيث أن المعلومات المضللة من الممولين قد تعطل خطط التمويل وبالتالي يكون لها تأثير سلبي على التخطيط المستقبلي للشوكة التأثير السلبي.

المطلب الرابع: مبادئ وأليات حوكمة المؤسسات

الفرع الأول: مبادئ حوكمة المؤسسات

نظرا للاهتمام المتزايد لمفهوم الحوكمة أدى إلى حرص المؤسسات الدولية لإصدار مجموعة من المبادئ التي تحكم التطبيق الجيد له، حيث أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 1999، مبادئ حوكمة المؤسسات وتم تعديلها سنة 2004، وهذه المبادئ كالتالي:

أولا: ضمان وجود إطار أساس فعال لحوكمة المؤسسات

ينبغي أن تساهم أنظمة حوكمة الشركات في زيادة شفافية السوق وكفاءته، بشرط أن يتوافق ذلك مع الأحكام القانونية وتقسيم الاختصاصات بين المهن المسؤولة عن مراقبة النص وتنظيمه وتطبيقه. (طاسين، 2017-2018، صفحة 37)

ولضمان وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات يجب مراعاة المتطلبات التالية : (شقرون و غلاي، 2022، الصفحات 37-38)

- وينبغي تطوير إطار حوكمة الشركات ليكون له تأثير على الأداء الاقتصادي الشامل والنزاهة سوق.
- يجب أن تكون المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر على ممارسات حوكمة الشركات في اختصاص تشريعي ما متوافقة وشفافة وقابلة للتنفيذ.
- وينبغي تحديد المسؤوليات بين الوكالات ضمن نطاق سلطة تشريعية معينة بوضوح مع ضمان خدمة المصلحة العامة.
- ينبغي أن تتمتع الهيئات الإشرافية والتنظيمية والإدارية بالسلطة والنزاهة لأداء واجباتها بموضوعية، ويجب أن تكون أحكامها وقراراتها في الوقت المناسب وشفافة وموضحة بشكل كامل.

ثانيا: ضمان حقوق المساهمين

يشمل هذا المبدئ مجموعة من الحقوق التي تضمن الملكية الآمنة للأسهم، والإفصاح الكامل عن المعلومات، وحقوق التصويت والمشاركة في قرارات بيع أو تعديل أصول الشركة، بما في ذلك عمليات الدمج وإصدار أسهم جديدة. (السعيدي، سعداوي، و نجلاء، 2021، صفحة 64)

ويتم تحقيق هذا المبدأ بالطرق التالية : (رشوان، 2017، صفحة 119)

- توفير طرق التسجيل والتحويل ونقل الملكية للأسهم.
- حضور اجتماعات المساهمين والتصويت وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة.
- الحصول على جميع أنواع المعلومات.
- الرقابة على أداء الوحدات الاقتصادية.
- الحصول على حقوقهم الربحية.

ثالثا: المعاملة المتساوية للمساهمين

وفي إطار حوكمة الشركات ينبغي ضمان المعاملة المتساوية لجميع المساهمين، بما في ذلك المساهمين الصغار والمتوسطين والمساهمين الأجانب، وينبغي ضمان التعويض المناسب لجميع المساهمين عند انتهاك حقوقهم. (يوب و بودبزة، 2021، صفحة 14) بحيث: (سعيدي و أوصيف، 2012، صفحة 188)

- يجب معاملة المساهمين من نفس الفئة على قدم المساواة.
- يجب حظر تداول الأسهم بطريقة غير علنية أو شفافة.

- ويجب أن يتم التصويت من قبل الأمناء أو الوكلاء بالطريقة التي يوافق عليها المساهمين.
- ينبغي للعمليات والإجراءات ذات الصلة باجتماعات المساهمين أن تضمن المعاملة المتساوية لجميع المساهمين.
- يجب أن يُطلب من أعضاء مجلس الإدارة أو المسؤولين الإفصاح عما إذا كان لديهم أي مصلحة خاصة بهم قد تتعلق بالعمليات أو الأمور التي تؤثر على مصالح الشركة.

رابع: دور أصحاب المصالح في حوكمة المؤسسات

ويجب أن يتضمن إطار حوكمة الشركات الاعتراف بحقوق أصحاب المصلحة على النحو الذي يحدده القانون، كما يجب أن تشجيع التواصل بين المؤسسات وأصحاب المصلحة فيما يتعلق بخلق الثروة وفرص العمل وتحقيق استدامة المشروع على أساس مالي سليم. (يوب، 2017، صفحة 91)

يتم ذلك عن طريق: (الحايك، 2016، الصفحات 29-30)

- وضع آليات لتحسين أداء مشاركة الموظفين.
- التعويض عن انتهاك الحقوق.
- المزايا المنصوص عليها في القانون أو بالاتفاق بين الطرفين.
- احصل على الكمية المناسبة من المعلومات في الوقت المناسب.
- استكمال إطار فعال للإعسار وإطار لإنفاذ حقوق الدائنين.

خامسا: الإفصاح والشفافية

تعتبر مبادئ الانفتاح والشفافية من أهم المبادئ الضرورية لتحقيق أو تطبيق نظام حوكمة الشركات

ومن خلال توفير جميع المعلومات بطريقة موثوقة وواضحة، وعدم إخفائها وإعلانها في الوقت المناسب، والتأكد من موثوقية البيانات المالية للشركة، ينبغي الكشف عن الأمور الهامة المتعلقة بالمؤسسة في الوقت المناسب والتأكد من أن حصول المستثمرين على جميع المعلومات الكافية والإفصاح عن جميع البيانات المالية والمعلومات الأخرى وتقارير الأداء والملكية وممارسة الحقوق والإفصاح عن ملكية أكبر نسبة من الأسهم والإفصاح فيما يتعلق بالمسؤولين والمديرين، وتقوم الإدارة بجميع هذه المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصلحة. (حابي و زبيدي، 2015، صفحة 82)

سادسا: مسؤولية مجلس الإدارة

يجب أن يوفر إطار حوكمة الشركات التوجيه الاستراتيجي للشركة ويضمن المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة والتأكد أن تتم مساءلة مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين، بالإضافة إلى ذلك يجب أن يتولى المسؤوليات التالية: (العابدي، 2015-2016، صفحة 33)

- يجب على أعضاء مجلس الإدارة التصرف على أساس المعلومات الكافية والنزاهة وسلامة القواعد المعمول بها، ويجب أن يسعوا إلى تحقيق مصالح المؤسسة والمساهمين.
- يجب على مجلس الإدارة أن يسعى لتحقيق المساواة في المعاملة بين جميع المساهمين.
- يضمن مجلس الإدارة الالتزام بالقوانين المعمول بها ويراعي مصالح جميع أصحاب المصلحة.

إن الهدف الرئيسي لتطبيق مبادئ الحوكمة هو التأكد من أن أهداف إدارة المؤسسة متوافقة مع أهداف المساهمين، فوجود نظام حوكمة عادل سيضمن أن أهداف المساهمين متوافقة مع أهداف إدارة المنظمة ويعزز ثقة المستثمرين في الشركة، فمبادئ الحوكمة التي نشرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، بصيغتها المحدثة في عام 2004، إلى اقتراح معايير مشتركة لأفضل الممارسات التي يمكن أن تتفق عليها البلدان ذات الثقافات المختلفة، بدلاً من أن تكون الزامية وتفصيلية بشكل مرهق، بغض النظر عن تركيز الملكية، قد تنطبق المبادئ بغض النظر عن طريقة التمثيل في مجلس الإدارة أو ما إذا كان يتبع القانون المدني أو العام للبلد المعني. (يوب، 2017، الصفحات 91-92)

الفرع الثاني: أليات حوكمة المؤسسات

تعرف آليات حوكمة المؤسسات بأنها مجموعة من الطرق والوسائل في تطبيق حوكمة المؤسسات، والتي

و تضمن للشركة إدارة سليمة ومستقرة وبقاءها في بيئة الأعمال، وقد صنفها الباحثين اليات داخلية وخارجية

1. الأليات الداخلية:

وتشمل هذه الآليات أنشطة وفعالية المؤسسة، مع اتخاد الاجراءات اللازمة لتحقيق الاهداف المخططة وهي كالتالي:

أ) مجلس الادارة:

ويرى الناشطون والباحثون والممارسون في مجال حوكمة الشركات أن مجلس الإدارة هو أفضل أداة لمراقبة السلوك الإداري لأنه يحمي رأس مال المؤسسة من خلال سلطته القانونية في تعيين الإدارة العليا إعفائها ومكافأتها. كما يشارك مجلس إدارة القوي في وضع استراتيجية المؤسسة، وتوفير الحوافز المناسبة للإدارة ومراقبة أدائها. (سمرود و سحنون، 2021، صفحة 480)

ولتمكين المجلس من القيام بمسؤولياته التوجيهية والإشرافية، يتكون المجلس من مجموعة من اللجان المكونة من أعضاء غير تنفيذيين أهمها: (خلوفي، شريط، و زغلامي، 2021، الصفحات 61-62)

- **لجنة التدقيق:** في أعقاب الفضائح المالية التي أثرت على العديد من المؤسسات الكبرى، أصبحت لجنة التدقيق في الشركة مهمة للغاية لأنها يمكن أن تلعب دوراً مفيداً في تعزيز الثقة وشفافية المعلومات المالية ودعم هيئات التدقيق الخارجي.
- **لجنة المكافآت:** يجب أن تتكون لجنة المكافآت من أعضاء مجلس إدارة غير تنفيذيين، وتتركز مهام ومسؤوليات لجنة المكافآت على تحديد رواتب ومكافآت ومزايا الإدارة العليا.
- **لجنة التعيينات:** يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة والموظفين من بين أفضل المرشحين الذين تتطابق مهاراتهم وخبراتهم مع تلك التي تحددها الشركة، ولضمان الشفافية في تعيين أعضاء مجلس الإدارة والموظفين الآخرين، وضعت اللجنة مجموعة من المسؤوليات، بما في ذلك: تعيين المرشحين الأكثر تأهيلاً وتقييم مهاراتهم بشكل مستمر، والإصرار على الموضوعية في عملية التوظيف، وكذلك الإعلان عن الوظائف الشاغرة...الخ.

ب) التدقيق الداخلي:

تعمل وظيفة التدقيق الداخلي على تعزيز عمليات الحوكمة، وزيادة المصداقية والعدالة، وتحسين سلوك الموظفين، وتقليل مخاطر الفساد الإداري والمالي من خلال زيادة قدرة الجمهور على مساءلة الشركات عن أنشطة المدققين الداخليين. وسلطت لجنة cadbury الضوء على أهمية مسؤوليات المدققين الداخليين في منع وكشف الاحتيال والتزوير. ولتحقيق ذلك، يجب أن تكون الوظيفة مستقلة ومنظمة تنظيماً جيداً ومستندة إلى تشريعاتها الخاصة. يؤكد cohen وآخرون على أنه يمكن تحسين استقلالية الوظيفة من خلال تقديم التقارير مباشرة إلى لجنة التدقيق بدلا من الإدارة، فضلا عن تعزيز نظام الرقابة الداخلية ونوع السياسات المحاسبية المستخدمة. (طاسين، 2017-2018، صفحة 50)

2. الاليات الخارجية:

تتمثل الآليات الخارجية في الرقابة من قبل أصحاب المصلحة خارج الشركة والضغط من المؤسسات الدولية المهتمة، وهو أحد مصادر الضغط الرئيسية لتطبيق قواعد الحوكمة. (ليعلاوي، مداحي، و سعود، 2023، صفحة 38) وتتمثل في:

أ) المنافسة وسوق العمل الإداري:

تعد المنافسة في السوق إحدى الآليات المهمة لحوكمة الشركات، وهي أهمية أكد عليها كل من هيس وإمبافيدو اللذين ذكرا أن الإدارة لا يمكنها التنافس مع المؤسسات العاملة في الأعمال التجارية إذا لم تقم بواجباتها بشكل صحيح، نفس الصناعة وبالتالي تواجه خطر الإفلاس وبالتالي فإن المنافسة في السوق على المنتجات أو الخدمات تعمل على تحسين السلوك الإداري، خاصة عندما توجد أسواق فعالة للعمل الإداري والادارة العليا. وهذا يعني أنه في حالة افلاس الهيئة الإدارية سيكون لها تأثير سلبي على مستقبل المديرين وأعضاء مجلس الإدارة، حيث أن خيارات التعيين المناسبة غالبا ما تحدد أن المناصب المسؤولة يتم شغلها من قبل أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين الذين قادوا شركاتهم إلى الافلاس أو التصفية. (بن عمر، 2017، صفحة 36)

ب) عمليات الاندماج والاستحواذ:

تعتبر عمليات الاندماج والاستحواذ إحدى الأدوات التقليدية لإعادة هيكلة الشركات حول العالم، وأشار كل من جون وكيديا إلى أن هناك الكثير من المؤلفات التي تؤكد على ضرورة آليات الاستحواذ في الولايات المتحدة على سبيل المثال، لأنه بدونها لا يمكن التحكم في سلوك الإدارة بشكل فعال، لذلك يتم التخلي عن خدمات الإدارات في كثير من الأحيان في حال الأداء المنخفض. (خيثري و لزرق، 2020، صفحة 127)

ج) التشريعات والقانون:

ترتبط حوكمة الشركات بالعديد من القوانين والتشريعات مثل: قانون الشركات، الأسواق المالية، الأعمال المصرفية، الودائع، الحفظ المركزي، المحاسبة، المراجعة، المنافسة، ومنع الاحتكارات، الضرائب، العمل، الخصخصة، البيئة وغيرها، وعادة ما تتشكل هذه الآلية والتأثير على التفاعلات التي تحدث بين الجهات الفاعلة المشاركة بشكل مباشر في عملية الحكم. إن بعض التشريعات الجزائرية التي تستهدف على وجه التحديد مهنة المحاسبة والقوانين المتعلقة بنظام المحاسبة المالية الجزائري لها تأثير على الفاعلين

الرئيسيين في عملية الحوكمة، ليس فيما يتعلق بأدوارهم ووظائفهم في العملية، ولكن فيما يتعلق بكيفية أدائهم. تتفاعل مع بعضها البعض. ويتمثل دورها في زيادة عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة، وتعزيز إشراف لجنة التدقيق على عملية إعداد التقارير المالية، وإنشاء قنوات اتصال فعالة بين المدقق الخارجي ولجنة التدقيق، وتحديد قدرة مسؤولي الشركة على الموافقة على المعاملات المتعلقة بها، مما قد يضر بمصالح أصحاب الشركة وأصحاب المصلحة الآخرين. (بولعجين، 2021-2022، صفحة 122)

د) التدقيق الخارجي:

يعتبر التدقيق الخارجي إحدى الآليات الخارجية لمراقبة الشركة من خلال أهدافها: (ضويفي، 2014-2015، صفحة 42)

- ✓ إبداء رأي فني غير متحيز حول مدى صحة نتائج العمليات والوضع المالي المعبر عنها في البيانات المالية وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
- ✓ تزويد إدارة الشركة بمعلومات حول نظام الرقابة الداخلية والإشارة إلى أوجه القصور في النظام.
- ✓ تزويد مستخدمي الطرف الثالث بالبيانات المالية لمساعدتهم على اتخاذ القرارات.

المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي للأداء المالي وعلاقته بالحوكمة

يحتل موضوع الأداء المالي مكانة هامة جداً في المؤسسات الاقتصادية، وخاصة في فترة الحالية من التغير السريع الذي يمر به العالم، حيث تعتبر عملية تقييم الأداء المالي من أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسات في المجال الاقتصادي ويهدف أيضًا إلى قياس مدى فعالية استخدام الموارد الموجودة.

وسنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الأداء المالي وأهميته، وكذلك مفهوم تقييم الأداء المالي وأهدافه وخطواته، وأهم مؤشرات تقييم الأداء المالي والتي تشمل مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية وحوكمة المؤسسات ودورها في تفعيل الاداء المالي

المطلب الاول: الأداء المالي

الفرع الأول: تعريف الأداء المالي

قبل أن نفهم مفهوم الأداء المالي، سوف نناقش تعريف الأداء، لأن موضوع الأداء يعتبر من المواضيع التي لم يتفق عليها الباحثون لأنه ينتمي إلى عائلة المصطلحات ذات المعاني المتعددة، فأصل كلمة الأداء ينحدر من اللغة اللاتينية PERFORMER التي تعني المنح وإعطاء، بعدها اشتقت اللغة انجليزية منها مصطلح Performance والتي أعطتها معناها الخاص بها والذي تعني به إنجاز، تأدية أو إتمام شيء ما عمل، نشاط، تنفيذ مهمة ...الخ. وقد يستخدم للتعبير عن مدى بلوغ الأهداف أوعن مدى الاقتصاد في استخدام الموارد، كما نجده في أحيان كثيرة يُعبر عن انجاز مهام كما يقصد بالأداء: قدرة المؤسسة على تحقيق الأهداف المرجوة مع تخفيض الموارد المستخدمة لتحقيق تلك الأهداف. (دادن و حفصي، 2014، صفحة 23)

فمن منطلق كون الأداء يعبر عن مدى إنجاز المهام، فإنه (الأداء) كمفهوم اقتصر لدى الكثير من الباحثين على المورد البشري دون غيره من الموارد الأخرى، حيث يرى بعضهم أنه يعني: "قيام الفرد بالأنشطة والمهام المختلفة التي يتكون منها عمله وهوما يراه باحثون آخرون حينما عرفوه بأنه يعني: "الكيفية التي يؤدي بها العاملون مهامهم أثناء العمليات الإنتاجية والعمليات المرافقة لها باستخدام وسائل الإنتاج المتاحة لتوفير مستلزمات الإنتاج، ولإجراء التحويلات الكمية والكيفية المناسبة لطبيعة العملية الإنتاجية عليها، ولتخزينها وتسويقها طبقا للبرنامج المسطر والأهداف المحددة للوحدة الإنتاجية خلال الفترة الزمنية المدروسة". (مزهوده، 2001، صفحة 86)

بعد الإشارة إلى مفهوم الأداء، سوف نتطرق الأن إلى مفهوم الأداء المالي حيث هنالك عدة تعاريف للأداء المالي وسنذكر أهمها:

عرفه بعض الباحثين على أنه: "يتمثل في قدرة المؤسسة على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليها، وتحقيق معدل مردودية جيد وبتكاليف منخفضة ". (سيتي و الأمين، 2021، صفحة 84)

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم. (الخطيب، 2010، صفحة 45)

فقد عرف أيضا على أنه:" استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم ". (حجاج، أولاد سالم، و غزال، 2022، صفحة 262)

عرف GLADESTON سنة 1988 الاداء المالي على أنه: وصف لوضع الشركة الحالي وتحديد دقيق للمجالات التي استخدمها للوصول الى الاهداف من خلال دراسة المبيعات والايرادات والموجودات والمطلوبات وصافي الثروة. (خلادي و هزلة، 2018، صفحة 66)

عرف DESS & MILLER بأنه الطريقة التي تنجز بها الاعمال المحددة لتحقيق اهداف الشركة كما يعني كذلك المنهج المنظم الذي تسلكه الشركات لتحقيق غاياتها. (الجيلي و يوسف عمر، 2019، صفحة 371)

وبعد عرض مجموعة من التعاريف السابقة يمكن القول حول الأداء المالي يمكن أن يكون تشخيص للوضع المالي للمؤسسة لتحديد مدى قدرتها على تحقيق نتائج تتوافق مع الخطط والأهداف الموضوعة مسبقاً في إطار الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

الفرع الثاني: أهمية الأداء المالي

تنبع أهمية الأداء المالي بشكل عام من أنه مصمم لتقييم أداء الشركة من وجهات نظر متعددة وبما يخدم مستخدمي البيانات الذين لديهم مصلحة مالية في الشركة، وذلك للتعرف على نقاط القوة في الشركة، ونقاط الضعف والاستفادة منها ترشيد القرارات المالية للمستخدمين بناءً على البيانات التي يوفرها الأداء المالي. (الخطيب، 2010، صفحة 46)

وبشكل عام يمكن أن تقتصر أهمية الأداء المالي على الجوانب التالية: (السعيدي، سعداوي، و نجلاء، 2021، الصفحات 64-65)

- ❖ تقييم ربحية الشركة.
- ❖ تقييم سيولة الشركة.
- ❖ تقييم تطور أنشطة الشركة.
- ❖ تقييم مديونة الشركة.
- ❖ تقييم تطور إصدارات الشركة.

ولذلك يتم تحديد المؤشرات التي تزود الشركة بالأدوات والأساليب لتحليل الأداء المالي، لأن الغرض من تقييم وتحسين الربحية هو تعظيم قيمة الشركة وأصول المساهمين، والغرض من تقييم السيولة هو تحسين القدرة على الوفاء بالالتزامات، في حين أن الغرض من تقييم الأنشطة هو فهم كيفية توزيع الشركة لمواردها المالية واستثماراتها، والغرض من تقييم الرفع المالي هو فهم مدى اعتماد الشركة على التمويل الخارجي، والغرض من تقييم التوزيعات هو التعرف على سياسة توزيع أرباح الشركة، والغرض من تقييم حجم الشركة هو تزويدها بمجموعة من الميزات الاقتصادية، وكذلك زيادة الكفاءة العامة للمؤسسة. (الخطيب، 2010، صفحة 48)

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي

الفرع الأول: تقييم الأداء المالي

يعتبر تقييم الأداء المالي جزء من العمل الإداري المتواصل والذي يشمل مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الإدارة للتأكد من الموارد المتاحة تستخدم بكفاءة وفعالية وطبقا للمعايير الفنية والاقتصادية المحددة. (بوطورة و رقام، 2020، صفحة 190)

فيقصد به "تقديم حكما ذو قيمة على ادارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة لإدارة المنظمة لإشباع رغبات أطرافها المختلفة"، كما يقصد به ايضا تحليل نتائج أعمال المنشآت بهدف الوقوف على مواطن الخلل والانحراف وبيان أسبابها تمهيدا لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها. (خنفري، 2019، صفحة 820)

أما تقييم الأداء المالي للوحدة الاقتصادية، فيعرف بأنه عملية مقارنة بين الإنجازات الفعلية والأهداف المخططة أو المعيارية، ومن ثم حصر الانحرافات الكمية والنوعية بينهما إن وجدت وبالتالي العمل على تعزيز الانحرافات الإيجابية ومعالجة الانحرافات السلبية. (خنفري و بورنيسة، 2017، صفحة 58)

ينظر الكثير من الباحثين إلى عملية تقييم الأداء على أنها مرحلة أو جزء من عملية المراقبة من طرف المؤسسة من خلال قياس النتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفا، ويهدف إلى:

- ✓ تحديد مستوى الأهداف من خلال قياس ومقارنة النتائج، مما يسمح بالحكم على الفعالية.
- ✓ تحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على الكفاءة. (كلاش و بهلول، 2021)

يعتبر مفهوم تقييم الأداء المالي مفهوما ضيقا بحيث أنه يركز على استخدام نسب تستند إلى مؤشرات مالية يعتبر أنها تعكس انحراف الأهداف الاقتصادية للمؤسسة.

الفرع الثاني: أهداف تقييم الأداء المالي

تهدف المؤسسات الاقتصادية من خلال عملية تقييم الأداء المالي إلى تحقيق العديد من الأغراض، أهمها: (عبيز و أوضايفية، 2021)

- فهو يساعد على التحقق من قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها وتحديد نقاط القوة والضعف في أنظمتها.
- تحديد ما يجب أن يعرفه المسؤولون لتحقيق أداء مالي عالي، يتكون نموذج تقييم الأداء المالي من مجموعة من المتغيرات ذات الصلة والمنظمة التي تساعد على تحسين مستوى الأداء المالي ويتم اتباعها لمساعدة متخذي القرار في جهودهم لتحسين مستوى الأداء بشكل عملي.
- يساعد في تطوير المؤسسة لأن عملية تقييم الأداء المالي الفعال تتضمن تشخيص المشكلات التي تواجه المؤسسة ومحاولة حلها بعد تقييمها من خلال معايير محددة.

- القدرة على مقارنة أداء الأقسام المختلفة داخل المؤسسة لتحديد مجالات التحسين.
- التأكد من تحفيز المسؤولين لتحقيق الأهداف المخططة للمؤسسة.
- تنفيذ التدابير والإجراءات اللازمة لتجنب التناقضات المستقبلية الناتجة عن الاختلالات الإدارية الشاملة الناشئة عن مقارنة النتائج الفعلية بالنتائج المتوقعة، الغرض الأساسي من قياس الأداء المالي هو التحكم في الأحداث قبل وقوعها.
- الهدف الرئيسي لتقييم الأداء المالي هو هدف تسييري، حيث يسعى المقيم للحصول على صورة واضحة عن الأداء الكلي للمؤسسة وإيجاد طريقة تضمن إدارة فعالة وكفؤة للاستراتيجيات المتبعة سواء أنشطة المنظمة ككل والمنتجات بشكل خاص أو مركز مسؤولية محدد.
- تعزيز تحقيق التمويل الشامل للأداء المالي على المستوى الاقتصادي الوطني، وإجراء تقييمات شاملة بناءً على نتائج تقييم الأداء المالي لكل مشروع وصناعة والإدارة.
- تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشراتها على المسار الصحيح بما يوازن بين الطموح والطاقات المتاحة، حيث تشكل نتائج الأداء قاعدة معلومات كبيرة لصياغة السياسات والخطط العملية بعيداً عن الخيال والتقديرات غير الواقعية.

الفرع الثالث: خطوات تقييم الأداء المالي

ويمكن أن تقتصر خطوات تقييم الأداء المالي على الخطوات الأربع التالية: (بحري، 2018، صفحة 355)

- الحصول على الكشوف المالية السنوية عن الفترة، يتضمن الميزانية وحسابات النتائج، وجدول تدفقات الخزينة، وبيان التغيرات في رأس المال الخاصة، وملحق وهي التي تضمن الأداء المالي للمؤسسة عن الفترة.
- حساب المؤشرات المختلفة لتقييم الأداء المالي، مثل نسب السيولة والربحية والديون ونشاط السوق وغيرها، واختيار منها في عملية التقييم الشامل للأداء المالي.
- دراسة وتقييم وتحليل النسب المالية ومن ثم تحديد الانحرافات الإيجابية والسلبية التي تعكس نقاط القوة والضعف من خلال مقارنتها بالأهداف أو الأداء المتوقع، أو بأداء المنظمات العاملة في نفس قطاعات نشاط الأداء الفعلي.

- وبعد تحديد أسباب الانحرافات أو الاختلافات، تتم عملية تقييم الأداء المالي بناءً على نتائج حساب النسب وكتابة التوصيات المناسبة وتقديم المشورة للهيئة حول كيفية حل هذه المشكلات للحد من المشكلات المستقبلية.

المطلب الثالث: مؤشرات تقييم الاداء المالي

الفرع الأول: النسب المالية

تعتبر النسب المالية طريقة ملائمة لتلخيص كميات كبيرة من المعلومات المحاسبية والمالية لمقارنة أداء الشركة، ويمكن تعريف النسب المالية على النحو التالي: (سبتي، 2018، صفحة 424)

التعريف الأول: "هي علاقة تربط قيمتين ذات معنى على هيكل التمويل والاستغلال ويمكن لهذه النسب أن تفسر بشكل موضوعي نتائج السياسة المالية وفي سياق الظروف الخارجية المفروضة على المؤسسة".

التعريف الثاني: "النسب المالية تشير إلى توفير السيولة الكافية للمؤسسة للوفاء بالتزاماتها".

ويمكن تقسيم النسب المالية إلى خمس مجموعات رئيسية هي:

أولا: نسب السيولة

تسمى هذه النسب غالبًا بنسب رأس المال العامل ويتم تمثيلها بثلاث نسب رئيسية تستخدم لتقييم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل. (بني خالد و أيوب، 2019، صفحة 258)

ويمكننا أن نذكر بعض نسب السيولة كما يلي: (تومي و رحمة، 2021، صفحة 503)

- ❖ **نسبة السيولة العامة (نسبة التداول):** تقيس التوازن المالي للمؤسسة من خلال قياس مدى تغطية الأصول المتداولة للالتزامات المتداولة (الديون قصيرة الأجل)، وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة ÷ الخصوم المتداولة

- ❖ **نسبة السيولة السريعة (الجاهزة):** توضح هذه النسبة مقدار النقد المتاح لدى المؤسسة للوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل في وقت محدد، ويتم قياسها باستبعاد المخزون من الأصول المتداولة، ويتم حسابها على النحو التالي:

نسبة السيولة السريعة = (الأصول المتداولة – المخزون) ÷ الخصوم المتداولة

- **نسبة النقدية:** تعكس مدى قدرة المؤسسة على سداد الديون قصيرة الأجل بالنقد المتاح لديها، ومن المهم الإشارة إلى أن عدداً قليلاً من المؤسسات تحتفظ بسيولة نقدية كافية لمقابلة جميع الديون قصيرة الأجل، لذلك هي غير شائعة الاستخدام، خاصة لأنها تتجاهل الديون قصيرة الأجل خلال السنة المالية. ويتم حسابها من خلال العلاقة التالية:

نسبة النقدية = النقدية ÷ مجموع الخصوم المتداولة

ثانيا: نسب الربحية (المردودية)

تقيس هذه النسب قدرة المنشأة على تحقيق أرباح من المبيعات والأصول وحقوق الملكية. وأهم هذه النسب هي كما يلي: (بومصباح، 2021، صفحة 226)

- **معدل ربحية الأصول (المردودية الاقتصادية):** تعكس هذه النسبة قدرة المؤسسة على استخدام أصولها لتحقيق الأرباح، وكلما ارتفعت النسبة زادت كفاءتها في الإشارة إلى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها، وتكون صيغة الحساب كما يلي:

معدل ربحية الأصول = النتيجة الصافية ÷ إجمالي الأصول

- **معدل العائد على حقوق الملكية (المردودية المالية):** يُعرف بنسبة المردودية الصافية للأموال الخاصة، وهي نسبة تمثل العائد الذي يحصل عليه الملاك من استثمار أموالهم في المؤسسة، وتعتبر من أهم نسب الربحية. يمكن للمالك أن يقرر بأي معدل لمواصلة النشاط أو تحويل الأموال إلى الاستثمارات. ويحصل آخرون على عوائد مناسبة، محسوبة وفقا للعلاقة التالية:

معدل العائد على حقوق الملكية = النتيجة الصافية ÷ حقوق الملكية

- **نسبة صافي الربح:** يقيس أنشطة المؤسسة، توضح هذه النسبة مدى فعالية المديرين في إدارة رقم الأعمال والعبء الإجمالي ويتم حسابها على النحو التالي:

نسبة الربح الصافي = صافي الربح ÷ رقم الأعمال

❖ **نسبة هامش الربح:** تمثل هذه النسبة إجمالي الربح الذي تحققه الشركة لكل دولار من المبيعات ويتم حسابه كما يلي:

نسبة هامش الربح = مجمل الربح ÷ صافي المبيعات

ثالثا: نسب النشاط

تسمى هذه المجموعة من النسب نسب إدارة الأصول لأنها تقيس مدى كفاءة الشركة في إدارة أصولها. وتهدف هذه النسب للإجابة على عدة أسئلة منها: هل القيمة الإجمالية لمختلف أنواع الأصول التي تظهر في قائمة المركز المالي معقولة؟ إذا كان لدى الشركة عدد كبير جداً من الأصول، فهل يؤدي ذلك إلى عدم كفاية الأصول التشغيلية والأصول الرأسمالية، مما يؤدي إلى انخفاض التدفق النقدي؟ أو بعبارة أخرى، إذا كانت الشركة لا تملك أصولاً كافية، فهل سيؤدي ذلك إلى خسارة المبيعات، وبالتالي سوف تؤدي الربحية. (بني خالد و أيوب، 2019، صفحة 259). ويمكن أن ندكر أهم النسب التالية: (العامري و الركابي، 2007)

❖ **دوران الحسابات المدينة:** يشير معدل دوران الحسابات المدينة إلى عدد مرات تحصيل الحسابات المدينة خلال السنة، ويتم حسابه حسب العلاقة:

معدل دوران الحسابات المدينة = صافي المبيعات ÷ الحسابات المدينة

❖ **معدل (فترة) مدة التحصيل:** تم تصميم هذا المعدل لتحديد عدد الأيام التي تحدث بين بيع البضائع عل الحساب وتحصيل قيمتها. وتعكس هذه النسبة مدى استفادة الآخرين من أموال الوكالة، تحسب وفقا للصيغة التالية:

معدل مدة التحصيل = 360 ÷ معدل دوران الحسابات المدينة

❖ **معدل دوران المخزون:** أي عدد المرات التي تقوم فيها المؤسسة بشراء وبيع كمية معينة من البضائع، وتقيس هذه النسبة مدى كفاءة الشركة في إدارة أصول مخزونها، وقدرتها على الحفاظ على هذه الأصول ضمن القيود النسبية المرغوبة ونطاق الأعمال. تحسب وفق العلاقة التالية:

معدل دوران المخزون = تكلفة البضاعة المباعة ÷ الحسابات المدينة الصافية

❖ **معدل دوران الأصول الثابتة:** يقيس هذا المؤشر مدى كفاءة الإدارة في استخدام الأصول الثابتة لتحقيق المبيعات، فإذا كان هذا المؤشر مرتفعاً يشير إلى أن الطاقة الإنتاجية الحالية قد تم استغلالها بفعالية، وإذا كان منخفضاً يشير إلى أن الأصول غير مستغلة بشكل كافٍ وهناك هو نقص القدرة الإنتاجية. تحسب وفق العلاقة التالية:

معدل دوران الأصول الثابتة: صافي المبيعات ÷ صافي الأصول الثابت

❖ **معدل دوران مجموع الأصول:** تقيس هذه النسبة مدى فعالية إدارة الإدارة لإجمالي الأصول لتوليد المبيعات. تشير النسبة المرتفعة إلى أن الشركة تستخدم أصولها بشكل فعال لتوليد المبيعات، في حين تشير النسبة المنخفضة إلى أن الشركة لا تحقق مبيعات كافية مقارنة مع حجم الاستثمار. تحسب بالعلاقة التالية:

معدل دوران مجموع الأصول: صافي المبيعات ÷ مجموع الأصول الصافية

رابعا: نسب المديونية (الرفع المالي)

وتعرف أيضًا بمجموعة نسب إدارة المديونية، تقيس نسبة الدين مدى اعتماد المؤسسة على الآخرين لتمويل احتياجاتها. هدا يولي كل من المالكين والمقرضين بالقلق بشكل خاص بشأن هذه المجموعة من النسب لأنها تزيد من اعتمادهم على القروض لتمويل عمليات التشغيل. (بني خالد و أيوب، 2019، صفحة 259) ومن أهم هذه نسب نذكر: (بورديمة، 2014-2015، صفحة 38)

❖ **نسبة الملائمة العامة:** تقيس هذه النسبة الدين الذي تتحمله المؤسسات الأخرى كنسبة من إجمالي أصول المؤسسة، وكلما انخفضت النسبة دل ذلك على أن المؤسسة تعتمد على أموالها الخاصة لتمويل أصولها، وصيغة الحساب هي:

نسبة المديونية = مجموع الديون ÷ اجمالي الأصول

❖ **نسبة الاستقلالية المالية:** تقيس هذه النسبة الدين إلى التمويل الخاص، والذي بدوره يحدد مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي مقارنة بالمصادر الداخلية، ويتم حسابه من خلال العلاقة:

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة ÷ مجموع الديون

نسبة التمويل الدائم: تقيس هذه النسبة التوازن بين الموارد الدائمة والأصول غير المتداولة ويتم حسابها من خلال العلاقة التالية:

نسبة التمويل الدائم = الموارد الدائمة ÷ الأصول غير الجارية

القدرة على السداد: تساعد هذه النسبة في قياس وتحديد قدرة المنظمة على سداد ديونها المالية ويتم حسابها على أساس العلاقة:

القدرة على السداد = الديون المالية (ديون طويلة الأجل) ÷ القدرة على التمويل الذاتي

الفرع الثاني: التوازن المالي

التوازن المالي ينطوي على توفير الاحتياجات المالية للمؤسسة بالحجم المطلوب وبأفضل وأقل تكلفة

واستخدام هذه الأموال ضمن الهيكل المالي لتحقيق توازن مالي جيد للمؤسسة، أي أنها تضمن القدرة على سداد التزاماتها العامة و الديون قصيرة الأجل، وخاصة الديون عند الاستحقاق لتجنب الوقوع في صعوبات مالية قد تؤدي إلى الإفلاس والخروج من الدائرة. (غالمي، 2018، صفحة 170)

ويمكن اعتباره معياراً مهماً لتقييم الأداء، فهو ما تسعى الوظيفة المالية إلى تحقيقه باستمرار من أجل تحقيق الأمن المؤسسي، حيث أن العجز المالي يحرم المؤسسة من استقلالها المالي تحت تأثير اللجوء إلى الاقتراض، ومن ناحية فإنه يسحب الثقة في مؤسسة ما بسبب فشل المؤسسة في الوفاء بالتزاماتها. (سمرود و سحنون، 2020، صفحة 350)

هناك ثلاث توازنات مالية تستعمل من طرف المحلل المالي وتتمثل في:

أولا: رأس المال العامل FRNG

لا يوجد تعريف متفق عليه عالميا لرأس المال العامل، ويشير رأس المال العامل عادة إلى الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة، وأحيانا يشير إلى مجموعة من الأصول المتداولة، يتم تعريف رأس المال العامل الدائم على أنه هامش أو فائض الأموال الدائمة بالإضافة إلى تمويل أصوله الثابتة. (سبتي، 2018، صفحة 422) ويمكن حساب راس مال العامل بطريقتين:

في الأجل الطويل أو منظور أعلى الميزانية:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

في الأجل القصير أو منظور أسفل الميزانية:

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل

ثانيا: احتياج رأس المال العامل BFR

يشير به المبلغ المطلوب من قبل المؤسسة لتمويل دورة الاستغلال، ويستمر الطلب المؤسسي على هذا المبلغ في الظهور بسبب الفارق الزمني بين معدلات دوران المخزون والعملاء ومعدلات دوران الموردين، أو ما يسمى بخطر تباطؤ الأصول لمدة تقل عن عام وتباطؤ الالتزامات لمدة تقل عن عام. ويتم تمويل هذا الاحتياج برأس المال العامل. (عميروش، 2022، صفحة 167) تتم عملية حسابه وفق العلاقتين التاليتين:

احتياج رأس المال العامل = احتياجات الدورة – موارد الدورة

احتياج رأس المال العامل = (أصول متداولة – قيم جاهزة) – (ديون قصيرة الأجل – سلفات مصرفية)

ثالثا: الخزينة الصافية TN

تحتل الخزينة مكانة هامة داخل المؤسسة فهي تلعب دورا حيويا في تحقيق التوازن المالي قصير المدى المتعلق بدورة الاستغلال، حيث يتم تحويل كافة العمليات التي تحققها المؤسسة إلى حركات خزينة مما يظهر حجم قدرتها على تلبية احتياجاتها وسداد الديون المستحقة. الخزينة هي أموال جاهزة أي أموال مملوكة للمؤسسة ومتاحة للاستخدام بشكل فوري، وهي تمثل صافي القيمة الجاهزة، أي المبلغ السائل الذي يمكن التصرف فيه فعلياً خلال دورة الاستغلال. (حجاج و شيخي، 2014) ويمكن تحديد الخزينة وفق الصيغة التالية:

الخزينة الصافية = خزينة الأصول – خزينة الخصوم

الخزينة الصافية = رأس المال العامل – احتياج راس المال العامل

ومن الجدير بالذكر أنه لتحقيق التوازن المالي لا بد من توافر ثلاثة شروط: (شحرور، 2021، صفحة 94)

- ✓ إجمالي صافي رأس المال العامل موجب، أي > FRNG 0.
- ✓ يفي إجمالي صافي رأس المال العامل بمتطلبات رأس المال العامل: أي FRNG > BFR.
- ✓ صافي الخزانة موجب: أي > TN 0، ويتم تحقيق ذلك من خلال الشرطين الأولين.

المطلب الرابع : حوكمة المؤسسات ودورها في تفعيل الاداء المالي

أما بالنسبة للعلاقة بين الحوكمة والأداء المالي المؤسسي، فقد حدد الفكر المحاسبي والمالي مجموعة من القنوات التي يمكن من خلالها تطوير الأداء المالي. (يحياوي و بوحديد، 2014، صفحة 66) هناك العديد من القنوات التي تؤثر من خلالها حوكمة الشركات على الأداء المالي ويمكن التطرق إليها من خلال: (سباع و بن عمر، 2018، صفحة 154)

زيادة فرص الوصول إلى مصادر التمويل الخارجية: سيؤدي التطبيق السليم لحوكمة الشركات إلى زيادة الوصول إلى أسواق رأس المال عن طريق إزالة أهم عائقين أمام وصول الشركات إلى مصادر التمويل الخارجية، وهما:

– عدم تناسق المعلومات بين الممولين والمقترضين بسبب ضعف الإفصاحات المحاسبية.

– فشل المقترض في التصرف بما يحقق مصلحة المُقرض، مما يعني تجاهل أصحاب المصلحة المرتبطين بالمؤسسة.

زيادة من قيمة المؤسسة: لا تؤدي حوكمة الشركات إلى زيادة الوصول إلى مصادر التمويل الخارجية فحسب، بل تؤدي أيضاً إلى زيادة قيمة المؤسسة وميل المستثمرين إلى دفع أسعار أعلى لشراء أسهم المؤسسة، مما يجعلها أكثر جاذبية للاستثمار إذا كانت الحوكمة فعالة.

تخفيض مخاطر الأزمات المالية: في هذا السياق أوضحت العديد من الدراسات أن السبب الرئيسي للانهيارات المالية التي عرفتها الأسواق الآسيوية يعود بشكل محوري إلى ضعف التشريعات، إضافة إلى ذلك فإن عوائد المشروعات في الأسواق الناشئة أكثر تذبذبا عنها في الأسواق المتطورة، ويرجع ذلك إلى أن المديرين في تلك الأسواق أقل تعقلا وممارسة الحوكمة المؤسسات.

تحسين العلاقات مع جميع أصحاب المصلحة: تقوم الأطراف (المستثمرون، البنوك، الموظفون، العمال، الموردون، الحكومة) بمراقبة إدارة المؤسسة والتأثير عليها بعدة طرق، محاولين الحصول على المنافع

سواء عن طريق إدارة ومراقبة المؤسسة، إذا كانت المؤسسات تخدم مصالحها العملاء بالطريقة المطلوبة مما يؤدي إلى زيادة ثروة المساهمين.

ومع ذلك فمن غير المرجح أن يكون تأثير حوكمة الشركات على الأداء المالي للمؤسسة فعالا الا إذا توفرت الخصائص التالية:

- القدرة على التأكد من أن القرارات التي يتخذها الوكيل تتوافق مع العقود الموقعة بين الوكيل والمساهمين وأن رأس المال مستمر في التدفق لتمويل المؤسسة.
- تقليل تأثير عدم تناسق المعلومات بين المديرين ومقدمي رأس المال، مما قد يؤدي إلى خسارة ثروة المقرضين (الممولين).
- القدرة على حماية مصالح المساهمين والحد من التلاعب المالي والإداري ومكافحة الاحتيال والخداع المصمم لسرقة مصادر تمويل المؤسسة.

هنالك العديد من الاجراءات والآليات التي يمكن استخدامها لتنفيذ مبادئ الحوكمة وانعكاساتها على الأداء المالي ومنها: (سمرود و سحنون، 2021، صفحة 484)

الآليات القانونية: تتضمن تطوير الأنظمة القانونية لضمان توفير الإطار القانوني المناسب لتحقيق أهداف حوكمة الشركات.

آليات الرقابة: تحقيق أهداف الحوكمة المؤسسية، كالتحديد الدقيق لمسؤوليات الرقابة والتوجيه لكل مؤسسة من المؤسسات المذكورة أعلاه.

الآليات التنظيمية: تشمل تطوير الهيكل التنظيمي للمؤسسة بما يحقق أهداف الحوكمة، مثل تحديد صلاحيات مجلس الإدارة ولجانه بشكل واضح.

الآلية المالية والمحاسبية: تتعلق بوجود نظام فعال لإدارة التقارير المالية يتسم بالشفافية ويوفر المعلومات المناسبة التي يمكن لجميع المستخدمين الاعتماد عليها بالتساوي عند اتخاذ القرارات المختلفة.

آليات الرقابة على إنتاج المعلومات: يجب توفير آلية مراجعة للتأكد من دقة المعلومات المنتجة وإضفاء الصدق والمشروعية عليها، معلومات حول سياساتها المتعلقة بالأخلاقيات.

هناك مجموعة من الأسباب التي قد تفسر العلاقة بين مؤسسات رفيعة المستوى والأداء المتميز لهذه المؤسسات، وإن كان لا يمكن تحديد أسباب هذه العلاقة بشكل مؤكد. ويمكن تفسير سبب هذه العلاقة بما يلي : (بن عمر و دادن، 2014، صفحة 43)

- إن حوكمة الشركات هي انعكاس لجودة الإدارة، وتركز الإدارة الفعالة على المراجعة والتوازن ومحاسبة الأداء لتحسين مستوى الأداء التشغيلي للمؤسسة.
- يتجنب مستثمرون الأسهم والأسواق التي تضعف فيها حوكمة المؤسسات، سواء كانت الأسواق المحلية أو الإقليمية أو العالمية. عندما لا تكون هناك خصائص حوكمة جيدة، يلجأ المستثمرون إلى مديري صناديق الاستثمار لتنويع المخاطر للتغلب على نقاط ضعف الحوكمة أو عدم وجود أدلة قوية.
- قد أصبحت حوكمة الشركات في حد ذاتها معياراً استثمارياً أكثر أهمية من ذي قبل، خاصة وأن العديد من الدول في أمريكا وأوروبا وآسيا تتجه إلى إصدار معايير لمؤسساتها استناداً إلى التزامها بمبادئ حوكمة الشركات المعترف بها.
- تشير الإحصائيات إلى أن الالتزام بمتطلبات حوكمة الشركات قد زاد لدى العديد من المؤسسات، بغض النظر عن السوق التي تعمل بها، والواقع أن الالتزام بالمعايير الدولية في بعض البلدان أعلى بالفعل من المعايير المحلية القائمة على حوكمة الشركات.
- إن الدور الفعال للجنة المراجعة الذي يتميز باستقلاليتها وخبرتها وفحصها، يوفر الرقابة لتحسين أداء المؤسسة من خلال التفاعل النشط مع عمل المحاسبين والمراجعين الداخليين والخارجيين.
- تتعلق الحوكمة التنظيمية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية وتضمن السيطرة على الأداء الفني والمالي وأي جوانب إدارية ذات صلة، مما يؤدي في النهاية إلى مراقبة الأداء التنظيمي وتطويره.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المطلب الاول: الدراسات باللغة العربية

دراسة شحرور يمينة (2021): بعنوان أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في قسم علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص واقع التزام المجمع الصناعي صيدال بتطبيق مبادئ الحوكمة، وكذا قياس وتقييم أدائه المالي بواسطة المؤشرات التقليدية والحديثة، بالإضافة إلى اختبار الأثر الذي يحدثه تطبيق هذه المبادئ على الأداء المالي للمجمع، ثم الاعتماد على المنهج الاستنباطي بأداته الوصف والتحليل، وعلى المنهج الاستقرائي في الجانب التطبيقي باستخدام طريقة الانحدار الخطي المتعدد و الاستعانة بالبرنامج الاحصائي EVIEWS9، وتوصلت الدراسة إلى أن مجمع صيدال يطبق مبادئ الحوكمة، وكذلك وجود أثر إجابي وذو ذلالة معنوية لكل من الافصاح والشفافية وعدد العمال على العائد على الأصول، ووجود أثر سلبي وذو ذلالة معنوية لكل من عدد اجتماعات مجلس الادارة والرافعة المالية على العائد على الأصول.

دراسة سمرود زبيدة وسحنون جمال الدين (2021): بعنوان مدى تطبيق حوكمة الشركات ودورها في تحسين الاداء المالي باستعمال مؤشرات نسبة السيولة، مقال منشور في مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 9، العدد 2، تيسمسيلت، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى ابراز تطبيق حوكمة المؤسسات ودورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسة باستعمال نسب السيولة في ضل الجهود الرامية إلى تطوير تسيير المؤسسات الجزائرية، حيث قام بالاعتماد على المنهج المسحي الوصفي واستعان ببعض الادوات المنهجية كالإحصاءات وثن استخدام اسلوب الاستبيان، وتوصلت الدراسة إلى أن مؤسسة سوكوتيد تلتزم بتطبيق مبادئ الحوكمة بشكل مقبول.

دراسة بن عوالي إيمان وبوخاري عبد الحميد (2021): بعنوان أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الأداء المالي دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية تقرت، مقال منشور في مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 7، العدد 1، جامعة غرداية.

تهدف الدراسة إلى البحث حول أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، كما هدفت على معرفة مدى التزام المؤسسات محل الدراسة بقواعد الحوكمة، حيث تم استخدام النهج الوصفي والتحليلي، وتم تصميم استبيان لغرض جمع المعلومات حول المؤسسات عينة الدراسة وقد تم تحليل البيانات واختبار الفرضيات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS وبعد تحليل البيانات واختبار الفرضيات قد أظهرت نتائج الدراسة أن حوكمة الشركات هي مجموعة من القواعد التي تنظم العلاقات المتبادلة بين الشركة وأفراد المصالح المختلفة في الشركة في إطار الشفافية، ولاحظنا المؤسسات محل الدراسة ملتزمة بتطبيق قواعد الحوكمة، كما يوجد تأثير ايجابي لتطبيق قواعد الحوكمة الإفصاح والشفافية ، مسؤوليات ومهام مجلس الإدارة المساهمين والمعاملة المتساوية بينهم، وأصحاب المصالح على الأداء المالي، حيث كان اكبر متوسط حسابي لعلاقة المؤسسة بأصحاب المصالح.

دراسة يوب أمال (2017): بعنوان مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات الجزائرية: دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الجزائرية، مقال منشور في مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، جامعة 20 أوت 1955، المجلد 7، العدد 1، سكيكدة، الجزائر.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة بالمؤسسات الجزائرية، حيث اعتمد الباحث على النهج الوصفي الذي يسمح بشرح وتحليل مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة على عينة من المؤسسات الجزائرية، وتم التوصل إلى نتيجة مفادها أنه يوجد تطبيق نسبي لمبادئ الحوكمة الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، حيث أشارت الباحث إلى ضرورة تفعيل الاهتمام بتطبيق مبادئ الحوكمة لغرض زيادة استقطاب الاستثمار الأجنبي والقيام بدراسة ما يتوافق مع بيئة الأعمال الجزائرية وطبيعتها وظروف العمل فيها.

دراسة نوارة محمد، شبايكي حفيظ مليكة 2017: بعنوان حوكمة المؤسسات في الجزائر ومدى توافقها مع متطلبات مبادئ حوكمة المؤسسات الدولية، مقال منشور في مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 13، العدد 12، الجزائر.

والتي هدفت إلى معرفة مدى توافق حوكمة المؤسسات وفق ميثاق حوكمة المؤسسات الجزائرية مع المتطلبات الدولية، حيث اتبع الباحث على النهج الوصفي وثم الاعتماد في جمع المعلومات على أسلوب المسح الكتبي، وتوصلت الدراسة إلى أن ميثاق حوكمة المؤسسات الجزائري يتوافق إلى حد كبير مع

متطلبات حوكمة المؤسسات وفق ما أقرته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وهذا من حيث المفهوم والمبادئ.

دراسة نبيل قبلي (2017): بعنوان دور مبادئ الحوكمة في تفعيل الأداء المالي الشركات التأمين، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص محاسبة مالية وبنوك جامعة حسيبة بن بولعي، شلف.

هدفت هذه الدراسة إلي التعرف على تأثير مبادئ الحوكمة في تفعيل الأداء المالي في شركات التأمين بحيث اعتمد الباحث على مزيج من المنهجين الاستقرائي والاستنباطي بأداته الوصف والتحليل، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك قصور في تطبيق مبادئ الحوكمة، كما توصلت الدراسة إلى غياب عنصر مهم من عناصر مبادئ حوكمة الشركات وهو الإفصاح والشفافية في شركات التأمين الجزائرية.

دراسة محمد البشير بن عمر (2016-2017): بعنوان دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة – دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال في الفترة الزمنية 2008-2013، أطروحة دكتوراه في قسم علوم التسيير تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

التي هدفت إلى تقييم واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات الجزائرية من خلال اللقاءات والحوارات مع متخذي القرارات داخل المجمع، حيث قام الباحث بالاعتماد على المنهج المسحي الوصفي، واستعان في منهج دراسة حالة على بعض الادوات المنهجية كالإحصاءات والنصوص، ولقد ثم استخدام أسلوب الاستبيان، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن المجمع الصناعي صيدال يطبق مبادئ حوكمة المؤسسات ويرشد القرارات المالية، ويعمل على تحسين مردودية وأداء المؤسسة ككل، وذلك من خلال تحديد العلاقة الارتباطية سواء كانت طردية موجبة أو عكسية بين مبادئ حوكمة المؤسسات وترشيد القرارات المالية وتحسين الأداء المالي، كذلك مقارنة الأداء المالي في المجمع قبل وبعد تطبيق المبادئ.

دراسة العابدي دلال (2015-2016): بعنوان حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، دراسة حالة شركة اليانس للتأمينات الجزائرية، أطروحة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

حيث هدفت هذه إلى الدور الذي تلعبه حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لوصف الجوانب النظرية للموضوع متمثلة في حوكمة الشركات والمعلومة المحاسبية وتحليل دراسة تطبيق آليات حوكمة الشركات على شركة اليانس للتأمينات الجزائرية باستخدام الملاحظة والمقابلة الشخصية، وتوصلت الباحث إلى أن شركة اليانس للتأمينات تسعى إلى تنفيد مبادئ حوكمة الشركات والعمل غلى تطبيقها من أجل تعزيز مصداقية وجودة نظام المخرجات المحاسبي، والتزام الشركة بتطبيق مبادئ الحوكمة يسهم في تطوير الافصاح المحاسبي.

دراسة يحياوي الهام وبوحديد ليلي (2014): بعنوان الحوكمة ودورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية حالة المؤسسة الجزائرية الجديدة للتعليب بالرويبة (NCA)، مقال منشور في مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 5، جامعة باتنة.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الإطار المفاهيمي للحوكمة ومنافع تطبيقها بالمؤسسات ومحاولة إبراز مساهمتها في تحسين وتفعيل الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية، من خلال دراسة حالة مؤسسة NCAرويبة بالجزائر، وتوصلت الدراسة إلى أن الحوكمة تساهم في تحسين وتطوير الأداء المالي للمؤسسة من خلال زيادة فرص التمويل الخارجي، زيادة قيمتها تخفيض مخاطر الأزمات المالية وتحسين العلاقة مع كل أصحاب المصالح، وبالنسبة لحالة مؤسسة NCA رويبة اتضح أن الشفافية ذات دور كبير في جذب رأس المال كما أن التواصل المنظم مع أفراد العائلة وحل الصراعات فيها من أهم عوامل نجاحها.

دراسة بن عيسى ريم (2011-2012): بعنوان تطبيق أليات حوكمة المؤسسات وأثرها على الأداء دراسة حالة المؤسسات الجزائرية المدرجة في سوق الأوراق المالية، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

وتهدف الدراسة في هذا البحث بشكل رئيسي عن تطبيق أليات حوكمة المؤسسات على الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية المسجلة في البورصة، ثم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتحليل البيانات باستخدام أدوات إحصائية، وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق أليات حوكمة المؤسسات له تأثير إجابي على الاداء، حيث يوجد تطابق إلى حد كبير مع التوقعات النظرية لهذه الدراسة من حيث ارتباط أليات حوكمة المؤسسات بعلاقة معنوية موجبة بأداء المؤسسات الجزائرية المسجلة في البورصة.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

Biruk Ayalew Wondem and Gurdip Singh Batra (2019) : The Impact of Corporate Governance Practices on Corporate Financial Performance in Ethiopia, Article published in a magazin International Journal of Accounting Research, Punjabi University, India.

هدفت هذه الدراسة تأثير ممارسات حوكمة المؤسسات على الأداء المالي لشركات المساهمة باستخدام المنهج الانحدار الجماعي، وتوصلت الدراسة إلى أن ممارسات الحوكمة في مؤسسات المساهمة الاثيوبية لا تسير بالطريقة التي ينبغي أن تتماشى مع تغير بيئة الأعمال بسبب أن انتخاب مجالس الإدارة والعمال فيها تفتقر إلى الاستقلالية الحقيقية والمهارات والمعرفة المطلوبة، وجود فجوة في الوعي بحوكمة المؤسسات، سوء الإدارة في التوظيف والاختيار ؛ وعدم وجود إطار تنظيمي محدث.

Abdoush Tony (2017) : Corporate governance, Firm Perfermance and Efficienc : The Empirical Analyses of the Uk Insurance Idustry, Doctor of Philosophy thesis, University of Southampton, United Kingdom.

الهدف من هذه البحث هو دراسة تأثير حوكمة الشركات واستراتيجيات التوزيع على أداء الشركات، في أعقاب التغيرات التنظيمية منذ الثمانينات، والتقدم التكنولوجي، وكان عدد المؤسسات المدروسة 67 شركة تأمين في المملكة المتحدة خلال الفترة من 2004 إلى 2013، توصلت النتائج إلى وجود ارتباط كبير بين مؤشر الشركات الجديد UKCGI والشركة، والعلاقة بين الحوكمة والأداء تتم بواسطة كاملة من قبل الوكالة التكاليف، مما تثير إلى أن حوكمة الشركات تساعد في تقليل تكاليف الوكالة الأمر الذي يؤدي إلى تحسين أداء الشركة.

Mohamed Darwees (2015) : Correlation between corporate governance financial performance, and market value, Doctoral dissertation, Walden University, united states.

الهدف من هذه دراسة العلاقة بين آليات الحوكمة المؤسسية والأداء المالي والقيمة السوقية لـ 116 شركة من شركات المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 2010 إلى 2014، وقد تم قياس الأداء المالي بنسبة العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين، في حين تم قياس القيمة السوقية بمؤشر

tobin'q، وتم الحصول على البيانات المالية وآليات الحوكمة المؤسسية من المواقع الإلكترونية لشركات العينة وسوق الأسهم السعودية، حيث توصلت نتائج اختبارات الانحدار المتعدد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين آليات الحوكمة المؤسسية على حد سواء والأداء المالي للشركات والقيمة السوقية.

Sakhar Muni Amba (2013) : Corporate Governance and Firms Financial Performance, Article published in a magazin journal of academic and busines ethics، New York institute of technology، bahrain.

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر متغيرات حوكمة الشركات على الأداء المالي لعينة من 39 شركة مدرجة في بورصة المتعدد البحرين ، ولتحقيق هذا الهدف ثم استخدام الانحدار الخطي لتحديد أثر التغير في المتغير المستقل المتمثل في حوكمة على المتغير التابع المتمثل في الأداء المالي و المقاس بالعائد على الأصول وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين آليات حوكمة الشركات والمتمثلة في النفوذ وازدواجية دور المدير التنفيذي و رئيس مجلس الإدارة والعائد على الأصول مما يدل على أن ازدواجية دور المدير التنفيذي والنفوذ لها اثر سلبي على الأداء المالي لشركات كما وجدت الدراسة إن عضو مجلس الإدارة كرئيس للجنة التدقيق ونسبة الملكية المؤسساتية لها تأثير إيجابي على الأداء المالي.

Muhammad Abdul Majid Makki (2013) : Impact of Corporate Governance on Financial Performance, Article published in a magazine Pakistan journal of social sciences, thr Islamia university of bahawalpur, pakistan.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة الهيكلية بين حوكمة الشركات والأداء المالي، وتعتمد الدراسة على عينة عشوائية من جميع الشركات المدرجة في بورصة كراتشي، تم جمع البيانات المتعلقة بحوكمة الشركات والأداء المالي من خلال التقارير السنوية للشركات المدرجة، وتوصلت الدراسة إلى أن حوكمة الشركات لا تحسن الأداء المالي باستمرار، و بدلا من ذلك يقترح أن محافظي الشركات يمكنهم تعزيزه بشكل كبير من خلال استغلال الموارد غير الملموسة، و يمكن اعتبار هذه الدراسة من أكثر الدراسات شمولا في باكستان لقياس تأثير حوكمة الشركات على الأداء المالي باستخدام نموذج المعادلة الهيكلية وتغطي جميع شركات بورصة كراتشي.

Heenetigala kumudini and Armstrong anona (2012) : The Impact Of Corporate Governance On Firm Performance In an Unstabel Economic and Political Environment : Evidence From Sri lanka, Research paper presented at the Third Conference on Financial Markets and Corporate Governance, Victoria University, Australia.

هدفت هذه الدراسة غلى تأثير العلاقة بين قواعد حوكمة الشركات وأداء الشركات، وتم تجميع البيانات من العينة المكونة من 37 شركة، وقد تم تحليل البيانات باستخدام ارتباطات سبيرمان وتحليل التباين، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين ممارسات الحوكمة على أساس العائد على الاسهم، وتكوين مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة وبين أداء الشركات من خلال العائد على حقوق المالكين وتشير هذه العلاقات إلى أن هذه الشركات قد طبقت حوكمة الشركات الاستراتيجيات والتي أدت إلى ارتفاع الربحية وارتفاع أداء سعر السهم.

Erkens et al (2012) : Corporate Governance in the 2007-2008 Financial Crisis : Evidence from Financial Institutions Worldwide, Article published in a magazin journal of corporate finace, university of southerncalifprnia, los angeles.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر حوكمة الشركات على الأداء لشركات المالية خلال الأزمة المالية 2007–2008، باستخدام مجموعة بيانات و تكون فريدة من نوعها من بين 296 شركة مالية من 30 دولة كانت في قلب الأزمة، وتوصلت النتائج الدراسة أن الشركات التي تتمتع بمجلس إدارة أكثر استقلالية وملكية مؤسسية أعلى شهدت عوائد أسوأ على أسهمها خلال فترو الأزمة سبب في ذلك هو الشركات ذات الملكية المؤسسية الأعلى تحملت المزيد من المخاطر قبل الأزمة، مما أدى غلى خسائر أكبر للمساهمين خلال الأزمة، وقد أظهرت الدراسة أن حوكمة الشركات لها تأثير مهم على أداء الشركات أثناء الأزمة المالية من خلال المخاطرة وتمويل سياسة الشركات.

المطلب الثالث: ميزة الدراسة

من خلال عرض الدراسات السابقة في مجال حوكمة المؤسسات والأداء المالي يمكن استنتاج مجموعة من النتائج حيث أوضحت هناك تأثير لحوكمة المؤسسات على الأداء المالي، ولكنه يختلف من بيئة إلى أخرى ومن فترة إلى أخرى.

إن أهم ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة في الجانب التطبيقي أنها تبنت ثلاث مبادئ للحوكمة التي يمكن تطبيقها في المؤسسات الجزائرية وهي (مبدأ ضمان وجود إطار محكم وفعال للحوكمة، مبدأ مسؤولية مجلس الإدارة، مبدأ الإفصاح والشفافية).

خلاصة الفصل

ومن خلال المناقشة في هذا الفصل توصلنا إلى أن تطبيق حوكمة الشركات أصبح ضروريا للغاية باعتبارها وسيلة لتحقيق توازن مصالح الأفراد والشركات والمجتمع لأنها تقوم على مجموعة من المبادئ مع الأخذ في الاعتبار الحاجة إلى التطبيق الجيد لهذه المبادئ، أصبحت الحوكمة محوراً أساسياً كأداة لضمان كفاءة الأداء المالي للمؤسسة الذي أصبح يمثل محورا أساسيا وفقا للنمو والاستمرارية، وهو آلية تمكن المؤسسات الاقتصادية من استغلال الوسائل المالية المتاحة بنجاح لتحقيق الأهداف المعلنة، ولذلك يجب تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية ليعكس الوضع الحقيقي، كما تم التوصل إلى تفعيل الأداء المالي يكون بالاعتماد على تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات لما لها من دور في تطوير أداء الشركة والارتقاء به إلى مستويات أفضل وأفضل.

الفصل الثاني:

الدراسة الميدانية

تمهيد:

بعد تطرقنا في الفصل السابق إلى الإطار النظري للدراسة التي شملت مفهوم الحوكمة والأداء المالي، سنحاول في هذا الفصل تحليل الدراسة الميدانية التي اعتمدنا على الاستبيان، وذلك من خلال دراسة دور مبادئ حوكمة الشركات في تفعيل الأداء المالي، ولتحقيق ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: طريقة وأدوات الدراسة

المبحث الثاني: النتائج والمناقشة

المبحث الأول: طريقة وأدوات الدراسة

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى توضيح طرق والمتغيرات الدراسة، والأدوات المستخدمة في الدراسة، وإلى المعالجة الاحصائية للبيانات.

المطلب الأول: الطريقة المستخدمة في الدراسة

أولا: منهجية الدراسة

من أجل توضيح أهمية هذه الدراسة والوصول إلى الأهداف استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي لعرض الخلفية النظرية المتمثلة في الإطار المفاهيمي للحوكمة والأداء المالي، وأما بالنسبة للجانب التطبيقي فقد تم الاستعانة بالاستبيان و الاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية (SPSS) من أجل معالجة البيانات التي تم الحصول عليها.

ثانيا: مصادر جمع المعلومات

لقد اعتمدت الدراسة على مصدرين أساسيين في جمع البيانات وهي كالاتي:

البيانات الثانوية:

وهل لتغطية الاطار النظري للدراسة، تم الاعتماد على المقالات العلمية والكتب والأبحاث المتعلقة بموضوع الدراسة، بالإضافة إلى أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجيستير.

البيانات الأولية:

وذلك من خلال البحث في الجانب الميداني تم الاعتماد على الاستبيان في جمع البيانات الخاصة بموضوع الدراسة وتفريغها وتحليلها في باستخدام برنامج الحزم الاحصائية SPSS.

ثالثا: مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من مجموعة من الاطارات العاملة في المؤسسات الاقتصادية التابعة لولاية عين تموشنت وأساتذة جامعيين، وقصدنا من تقسيم مجتمع الدراسة على هذا النحو لضمان اختبار العينة مختصة وذات معرفة بموضوع الدراسة والحصول على نتائج دقيقة.

الجدول رقم(1): توزيع الاستبيانات

	الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات المسترجعة	الاستبيانات الضائعة	الاستبيانات الملغات	الاستبيانات الصالحة للدراسة
عدد الاستمارات	37	35	0	5	30

المصدر: من إعداد الطالبين

المطلب الثاني: الأداة المستخدمة في الدراسة

تم استخدام الاستبيان كأداة رئيسية للبحث الميداني للدراسة، وذلك لما توفره من جهد ووقت، وتم تقسيم الاستبيان إلى ثلاث محاور رئيسية وهي:

المحور الأول:

والذي يشكل البيانات العامة لأفراد العينة المتمثلة في(الجنس، العمر، الخبرة المهنية، المستوى الدراسي، الوظيفة).

المحور الثاني:

وتم تخصيصه للمتغير المستقل والمتمثل في مبادئ الحوكمة والذي يتضمن ثلاث أبعاد وهي:

البعد الأول: ضمان وجود إطار محكم وفعال للحوكمة يتضمن 5 عبارات.

البعد الثاني: مسؤولية مجلس الادارة يتضمن 5 عبارات.

البعد الثالث: الإفصاح والشفافية يتضمن 6 عبارات.

المحور الثالث:

تم تخصيصه للمتغير التابع المتمثل في الأداء المالي والذي يتضمن 12 عبارة.

من أجل قياس درجة استجابة أفراد العينة لعبارات الاستبيان تم استخدام مقياس ليكارت الخماسي كما

موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (2): مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	3	5

المصدر: من إعداد الطالبين

وتم تحديد مستوى الأهمية بالنسبة للمتوسطات الحسابية التي سوف تصل إليها الدراسة لتفسير البيانات على أساس المعيار التالي:

طول الفئة = (أعلى طول فئة – أدنى طول فئة) / عدد الفئات

= (5-1) / 5

= 0.8

أي في كل مجال نظيف 0.8 و ذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، و هكذا حتى نصل إلى الحدود الدنيا والعليا لكل خلية وتكون كما يلي:

- إذا كان المتوسط الحسابي تقع قيمته بين 1 و 1.80 يصنف في الخلية بدرجة استجابة منخفضة جدا. إذا كان المتوسط الحسابي تقع قيمته بين 1.80 و 2.60 يصنف في الخلية بدرجة استجابة منخفضة.
- إذا كان المتوسط الحسابي تقع قيمته بين 2.60 و 3.40 يصنف في الخلية بدرجة استجابة متوسطة.
- إذا كان المتوسط الحسابي تقع قيمته بين 3.40 و 4.20 يصنف في الخلية بدرجة استجابة مرتفعة.
- إذا
- كان المتوسط الحسابي تقع قيمته بين 4.20 و 5 يصنف في الخلية بدرجة استجابة مرتفعة جدا.

جدول رقم (3): توزيع درجات الاستجابة حسب سلم ليكارت

5 – 4.20	4.19 – 3.40	3.39 – 2.60	2.59 – 1.81	1.8 – 1
مرتفعة جدا	مرتفعة	متوسطة	منخفضة	منخفضة جدا

المصدر: من إعداد الطابين

ثانيا: اختبار صدق وثبات أداة الدراسة

1. اختبار صدق الأداة الظاهري

يعد اختبار صد أداة الدراسة الاستبيان خطوة ضرورية لضمان دقة وموثوقية البيانات المجمعة، حيث يقيم صدق مدى قدرة الاستبيان على قياس ما يفترض به قياسه، حيث تم تقييم مدى وضوح وسهولة فهم الأسئلة في الاستبيان ولذلك تم الاستعانة بالأستاذة المشرفة لتقييم وضوح الأسئلة وملائمتها مع الهدف، وتمت عرضه على مجموعة من الأساتذة المحكمين قصد الافادة من خبرتهم، وتم الأخذ بتوصياتهم واقتراحاتهم.

2. اختبار ثبات أداة الدراسة:

يعني استقراء النتائج التي تم الصول عليها باستخدام أداة القياس، حيث تم الاعتماد على معامل الثبات ألفا كرونباخ كما موضح في الجدول:

جدول رقم(4): معامل الثبات ألفا كرونباخ

البيان	عدد العبارات	قيمة ألفا كرونباخ
جميع عبارات الاستبيان	28	0.732

المصدر: من إعداد الطالبين

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة معامل ألفا كرونباخ بلغت 0.732 وهي أكبر من 0.6 مما يدل على أن عبارات الاستبيان تتسم بثبات وصدق وتعتبر قيمة عالية وقوية لإداء وتحليل الدراسة.

المبحث الثاني: النتائج والمناقشة

سيتم في هذا المبحث عرض وتحليل نتائج الاستبيان من خلال اجابات أفراد العينة عن على عبارات الاستبيان وتفسير الاجابات الخاصة بمحور البيانات الشخصية، وكذلك أبعاد محور مبادئ الحوكمة وعبارات الأداء المالي، وتك اختبار فرضيات الدراسة.

المطلب الأول: عرض النتائج الوصفية لأفراد العينة وتحليلها

سنتم في هذا المطلب إلى تليل البيانات العامة لأفراد العينة المستوجبة تحليلا وصفيا والتي تشمل متغيرات الجنس والعمر والمستوى التعليمي والخبرة المهنية والوظيفة.

أولا: توزيع الدراسة حسب الجنس

يتوزع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس كما مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم(5): أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	20	66.7%
أنثى	10	33.3%
المجموع	30	100%

المصدر: من إعداد الطالبين

الشكل رقم(1): أفراد العينة حسب الجنس

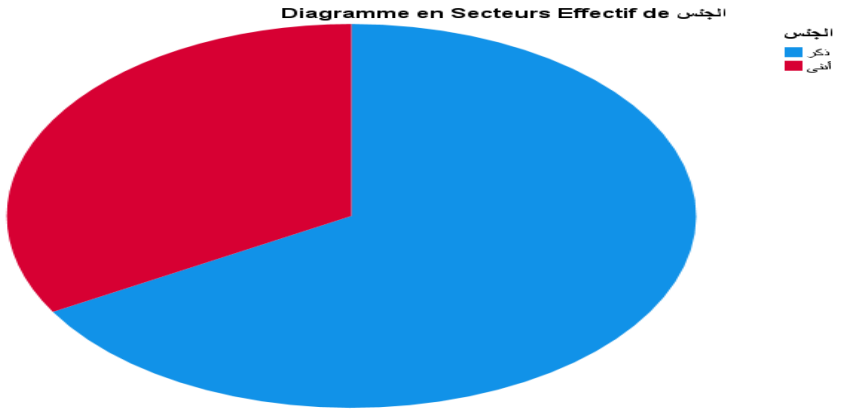

المصدر: بالاعتماد على مخرجات SPSS

يبين الجدول أعلاه أن أفراد العينة من فئة الذكور بلغت نسبتهم 66.7 %، في حين تمثلت نسبة الإناث 33.3 %، مما يدل أن نسبة الذكور أعلى من الإناث.

ثانيا: عينة الدراسة حسب العمر

يتوزع أفراد العينة حسب متغير العمر كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم(6): أفراد العينة حسب العمر

الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية%
أقل من 30 سنة	5	16.7 %
من 31 إلى 40 سنة	6	20 %
من 41 إلى 50 سنة	10	33.3 %
من 50 سنة فأكثر	9	30 %
المجموع	30	100 %

المصدر: من إعداد الطالبين

ويمكن توضيح الجدول أعلاه بالشكل التالي:

الشكل رقم(2): أفراد العينة حسب العمر

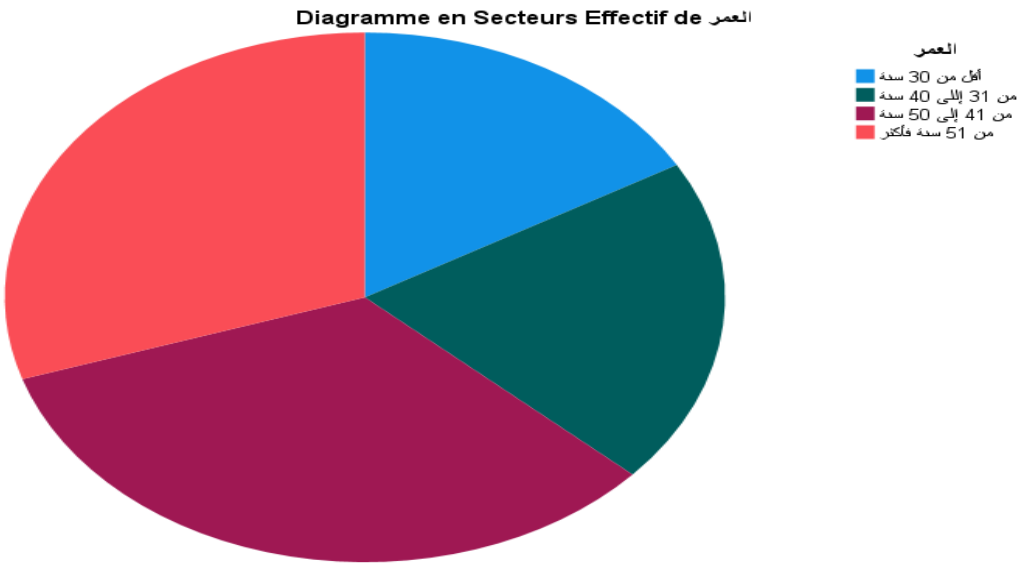

المصدر: بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه أن عدد أفراد العينة الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة هو 5 بنسبة 16,7 %، وقي أقل نسبة من مجموع أفراد العينة، أما النسبة لأفراد العينة الذين تتراوح أعمارهم 31 إلى 40 سنة بلغ عددهم 6 بنسبة 20 %، وفي حين بلغ عدد الذين تتراوح أعمارهم بين 41 إلى 50 سنة 10 أفراد بنسبة 33.3 % هو أعلى نسبة مقارنة بباقي نسب أفراد العينة، والذين تتراوح أعمراهم أكثر من 15 سنة بلغ عددهم 9 أفراد بنسبة 30 %،وإذا يكون مجموع أفراد العينة هو 30 بنسبة إجمالية 100%.

ثالثا: عينة الدراسة حسب المستوى العلمي

يتوزع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم(7): أفراد العينة حسب المستوى العلمي

المستوى العلمي	التكرار	النسبة المئوية%
الثانوي	1	%3.3
ليسانس	6	%20
ماستر	8	%26.7
ماجيستير	2	%6.7
دكتوراه	13	%43,3
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبين

ويمكن توضيح الجدول أعلاه بالشكل التالي:

الشكل رقم(3): أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

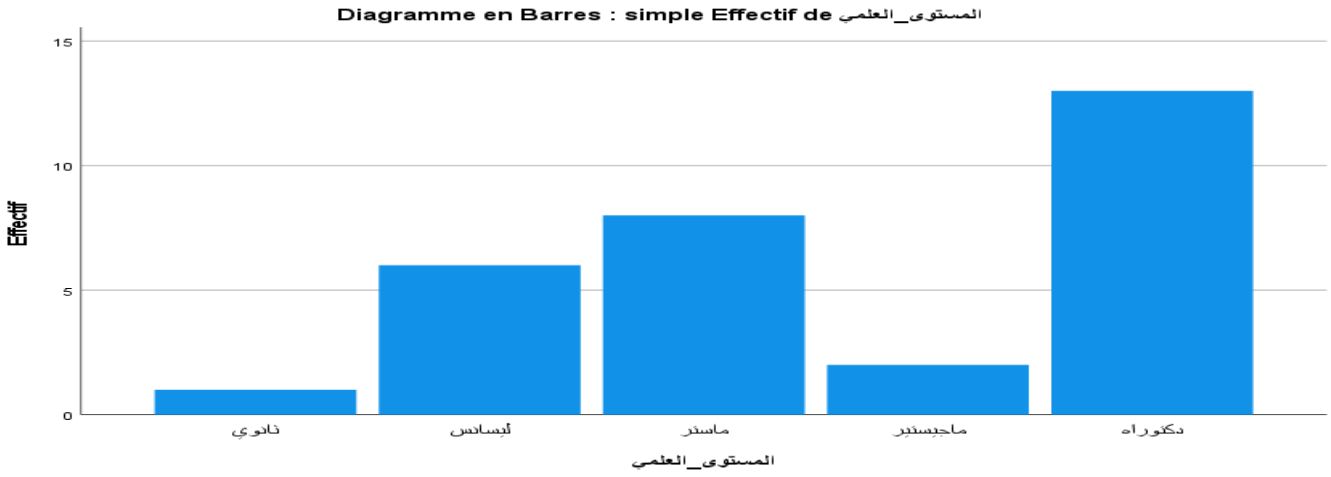

المصدر: بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن توزيع النسب حسب المؤهل العلمي لأفراد العينة، حيث نجد أن المتحصلين على الدكتوراه يحتلون النسبة العليا المقدرة 43.3 % تمثل 13 فرد، أما النسبة الثانية، فهي فئة المتحصلين على شهادة الماستر بما يعادل 26.7 % وهي تمثل 8 أفراد، لنأتي بعد ذلك لفئة المتحصلين على شهادة ليسانس بنسبة 20 % وتمثل 6 أفراد، وبعد ذلك نأتي إلى فئة المتحصلين على شهادة الماجيستير بنسبة 6.7 % بما تمثل فردين، أين سجل فئة الثانوي نسبة 3.3 % وتمثل فرد واحد، بنسبة عامة فإن توزيع النسب على عدة فئات يساعدنا في التحليل الجيد أثناء الدراسة.

رابعا: عينة الدراسة حسب لخبرة المهنية

يتوزع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم(8): أفراد العينة حسب الخبرة لمهنية

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة المئوية%
أقل من 5 سنوات	5	%16.7
من 5 سنوات إلى 10 سنوات	7	%23.3
من 10 إلى 15 سنة	5	%16.7
أكثر من 15 سنة	13	%43.3

المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبين

يوضح الجدول أعلاه المتعلق بسنوات الخبرة المهنية، الذي يتم توزيع فيه سنوات الخبرة من 4 فئات يشمل أقل من 5 سنوات وتنتهي ب أكثر من 15 سنة، حيث أن الفئة الأكبر أكثر من 15 سنة بنسبة 43.3 % والتي تمثل 13 فرد، أما الفئة الثانية وهي فئة الأفراد الذين لديهم خبرة من 5 إلى 10 سنوات بنسبة 23.3 % والتي تمثل 7 أفراد، أما أصغر نسبة تعود للفئتين من 5 سنوات إلى 10 و فئة أُل من 5 سنوات بنسبة 16.7 % والتي تمثل 5 أفراد لكل فئة. ويمكن توضيح الجدول رقم (10) أعلاه بالشكل التالي :

الشكل رقم(4): أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

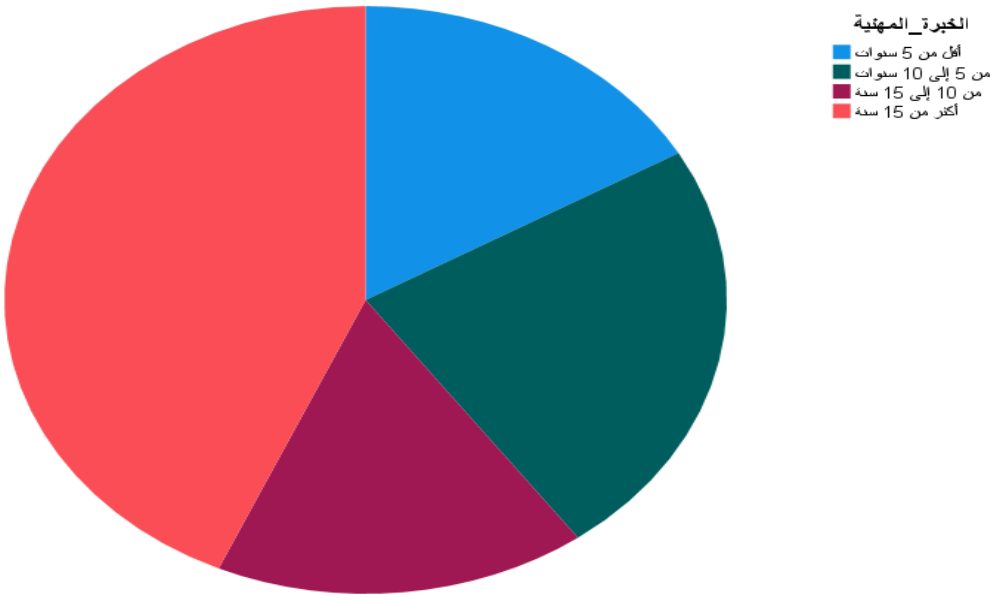

المصدر: بالاعتماد على مخرجات SPSS

رابعا: عينة الدراسة حسب الوظيفة

يتوزع أفراد العينة حسب متغير الوظيفة كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم(9): أفراد العينة حسب الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية%
مدير عام	2	%6.7
مدير المالية والمحاسبة	7	%23.3
مدقق داخلي	2	%6.7
أستاذ جامعي	14	% 46.7
إطار في المؤسسة	5	% 16.7
المجموع	30	% 100

المصدر: بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا توزيع النسب حسب الوظيفة لأفراد العينة حيث نجد أن نسبة وظيفة الأستاذ الجامعي هي الأكبر بنسبة 46.7 % والبالغ عددها 14 فرد، ويليه وظيفة مدير المالية والمحاسبة بنسبة 23.3 % تمثلت في 7 أفراد، ويأتي بعدهم إطار في المؤسسة بنسبة 16.7 % المتكون من 5 أفراد، وفي الأخير مدقق داخلي و مدير العام بنسبة 6.7 % حيث بلغ عددهم فردين لكل وضيفة.

ويمكن توضيح الجدول رقم (10) أعلاه بالشكل التالي:

الشكل رقم(5): أفراد العينة حسب الوظيفة

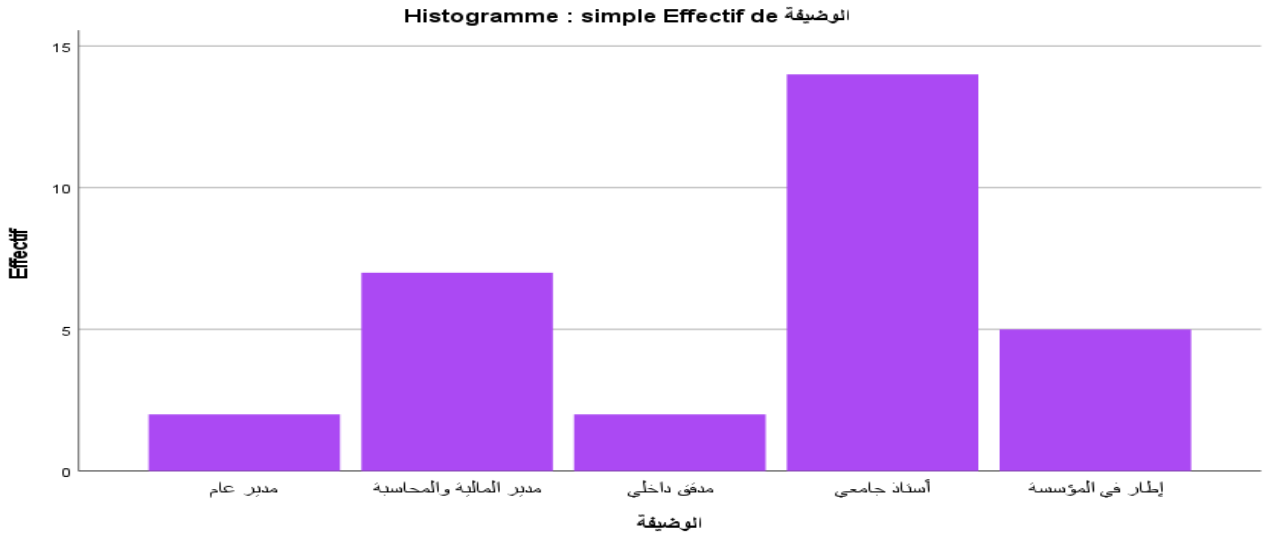

المصدر: بالاعتماد على مخرجات SPSS

المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج الاستبيان

أولا: تجليل استجابة الأفراد للمحور الأول

1. تحليل استجابة الأفراد لبعد ضمان وجود إطار محكم وفعال للحوكمة:

كانت نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة للبعد الأول الخاص بضمان إطار محكم وفعال للحوكمة كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(10): تحليل عبارات البعد الأول ضمان وجود إطار محكم وفعال للحوكمة

رقم العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	درجة الاستجابة
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار				
	%	%	%	%	%				
1	0	2	6	15	7	3.9	0.84	5	متوسطة
	0%	6.7%	20%	50%	23.3%				
2	0	1	6	17	6	3.93	0.73	4	مرتفعة
	0%	3.3%	20%	56.7%	20%				
3	0	0	2	17	11	4.3	0.59	1	مرتفعة جدا
	0%	0%	6.7%	56.7%	36.7%				
4	0	1	5	19	5	3.93	0.69	3	مرتفعة
	0%	3.3%	16.7%	63.3%	16.7%				
5	0	2	4	15	9	4.03	0.85	2	مرتفعة
	0%	6.7%	13.3%	50%	30%				
مجموع عبارات البعد الأول						4.02	0.4		مرتفعة

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان أفراد العينة لعبارات البعد الأول (ضمان وجود إطار محكم وفعال للحوكمة) جاء بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي قدر ب 4.02 وبانحراف معياري قدره 0.4 مما يعني أن هناك موافقة على هذا البعد من طرف أفراد العينة.

2. تحليل استجابة الأفراد لبعد مسؤولية مجلس الإدارة:

كانت نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة للبعد الثاني مسؤولية مجلس الإدارة كما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم(11): تحليل عبارات البعد الثاني مسؤولية مجلس الإدارة

رقم العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	درجة الاستجابة
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار				
	%	%	%	%	%				
1	0	3	3	11	13	4.1	0.84	3	مرتفعة
	0%	10%	10%	36.7%	43.3%				
2	0	2	4	11	13	3.9	0.8	4	مرتفعة
	0%	6.7%	13.3%	36.7%	43.3%				
3	1	3	6	10	10	4.13	0.62	1	مرتفعة
	3.3%	10%	20%	33.3%	33.3%				
4	0	2	1	17	10	3.86	0.73	5	مرتفعة
	0%	6.7%	3.3%	56.7%	33.3%				

5	0	1	5	18	6	4.13	0.89	2	مرتفعة
	0%	3.3%	16.7%	60%	20%				
مجموع عبارات البعد الثاني						4.04	0.57		مرتفعة

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان أفراد العينة لعبارات البعد الثاني (مسؤولية مجلس الادارة) جاء بدرجة مرتفعة وبمتوسط حسابي قدر ب 4.04 وبانحراف معياري قدره 0.57 مما يعني أن هناك موافقة على هذا البعد من طرف أفراد العينة.

3. تحليل استجابة الأفراد لبعد الإفصاح والشفافية:

كانت نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة للبعد الثالث الخاص بالإفصاح والشفافية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(12): تحليل عبارات البعد الثالث الإفصاح والشفافية

رقم العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	درجة الاستجابة
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار				
	%	%	%	%	%				
1	2	6	15	6	1	3.93	0.90	5	مرتفعة
	6.7%	20%	50%	20%	3.3%				
2	0	2	5	14	9	4	0.87	4	مرتفعة
	0%	6.7%	16.7%	46.7%	30%				

3	0	3	7	11	9	3.86	0.97	6	مرتفعة
	0%	10%	23.3%	36.7%	30%				
4	0	1	7	10	12	4.03	0.85	3	مرتفعة
	0%	3.3%	23.3%	33.3%	40%				
5	0	0	2	15	13	4.36	0.61	1	مرتفعة جدا
	0%	0%	6.7%	50%	43.3%				
6	0	3	2	11	14	4.2	0.96	2	مرتفعة جدا
	0%	10%	6.7%	36.7%	46.7%				
مجموع عبارات البعد الثالث						4.07	0.41		مرتفعة

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان أفراد العينة لعبارات البعد لثالث (الإفصاح والشفافية) جاء بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي قدر ب 4.07 وبانحراف معياري قدره 0.41 مما يعني أن هناك موافقة على هذا البعد من طرف أفراد العينة.

ثانيا: تحليل استجابة الأفراد للمحور الثاني

كانت نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة للمحور الثاني الخاص بالأداء المالي كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(13): تحليل عبارات البعد الثالث الإفصاح والشفافية

رقم العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	درجة الاستجابة
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار				
	%	%	%	%	%				
1	0	1	2	14	13	4.3	0.74	2	مرتفعة جدا
	0%	3.3%	6.7%	46.7%	43.3%				
2	0	2	4	17	7	3.96	0.80	11	مرتفعة
	0%	6.7%	13.3%	56.7%	23.3%				
3	0	0	4	21	5	4.03	0.55	8	مرتفعة
	0%	0%	13.3%	70%	16.7				
4	0	0	2	16	12	4.33	0.60	1	مرتفعة جدا
	0%	0%	8.7%	53.3%	40%				
5	0	0	3	18	9	4.2	0.61	4	مرتفعة جدا
	0%	0%	10%	60%	30%				
6	0	1	6	14	9	4.03	0.80	9	مرتفعة
	0%	3.3%	20%	46.7%	30%				
7	0	1	3	16	10	4.16	0.74	6	مرتفعة
	0%	3.3%	10%	53.3%	33.3%				
8	0	0	4	14	12	4.26	0.69	3	مرتفعة جدا
	0%	0%	13.3%	46.7%	40%				

9	0	1	6	12	11	4.1	0.84	7	مرتفعة
	0%	3.3%	20%	40%	36.7%				
10	0	2	5	14	9	4	0.87	10	مرتفعة
	0%	6.7%	16.7%	46.7%	30%				
11	0	4	4	17	5	3.76	0.89	12	مرتفعة
	0%	13.3%	13.3%	56.7%	16.7%				
12	0	1	2	18	9	4.16	0.69	5	مرتفعة
	0%	3.3%	6.7%	60%	30%				
مجموع عبارات المحور الثاني						4.11	0.27		مرتفعة

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجاتSPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان أفراد العينة لعبارات المحور الثاني (الأداء المالي) جاء بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي قدر ب 4.11 وبانحراف معياري قدره 0.27 مما يعني أن هناك موافقة على هذا المحور من طرف أفراد العينة.

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

نسعى في هذا المطلب إلى ايجاد الأثر بين متغيرا الدراسة، للتعرف على مدى قبول أو رفض الفرضيات، باستخدام الأساليب الاحصائية اللازمة.

اختبار الفرضية الأولى: يساهم مبدأ وجود أساس كإطار فعال للحوكمة على الأداء المالي للمؤسسات.

تقترح فرضيتين:

الفرضية الصفرية H0: لا يساهم مبدأ وجود أساس كإطار فعال للحوكمة على الأداء المالي للمؤسسات.

الفرضية البديلة H1: يساهم مبدأ وجود أساس كإطار فعال للحوكمة على الأداء المالي للمؤسسات.

الجدول رقم(14): معامل الارتباط والتحديد للبعد الأول والمحور الثاني

النموذج	معمل الارتباط R	معامل التحديد R2	معمل التحديد المصحح
1	0.513	0.263	0.237

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجاتSPSS

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معامل الارتباط يقدر ب 0.513 وهي قيمة جيدة تدل على وجود علاقة ارتباطية بين بعد ضمان وجود إطار محكم وفعال للحوكمة والأداء المالي، كما أن معامل التحديد قد بلغ 0.263 وهذا ما يفسر أن ما قيمته 26.3% من التغير الحاصل في لأداء المالي في عينة الدراسة والباقي 73.7% يرجع لعوامل أخرى.

الجدول رقم(15): تحليل نتائج التباين ANOVA لاختبار صلاحية وجودة النموذج

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	توسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة
الانحدار	81.201	1	81.201	9.996	0.004
الخطأ	227.465	28	8.124		
مجموع الكلي	308.667	29			

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النموذج صالح لاختبار الفرضية الأولى، حيث أن من تحليل التباين أن مستوى قيمة الدلالة SIG=0.004 وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05، هذا ما يجعلنا نقبل الفرضية البديلة يساهم مبدأ وجود أساس كإطار فعال للحوكمة على الأداء المالي للمؤسسات. ونرفض الفرضية الصفرية لا يساهم مبدأ وجود أساس كإطار فعال للحوكمة على الأداء المالي للمؤسسات.

الجدول رقم(16): تحليل الانحدار البسيط لبعد ضمان وجود إطار محكم وفعال للحوكمة

النموذج	المعاملات الغير معيارية		المعاملات المعيارية	T	مستوى الدلالة
	معاملات المتغيرات	الخطأ المعياري	Beta		
الثابت	32.847	5.241		6,268	0.001
ضمان وجود إطار محكم وفعال للحوكمة	4.101	1.297	0.513	3.168	0.004

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجاتSPSS

يوضح الجدول أعلاه أن قيمة درجة التأثير B بلغت 32.847، وهذا يعني أن التغير في قيمة المتغير المستقل لبعد (ضمان وجود إطار محكم وفعال للحوكمة) بوحدة واحدة يقابله تغير ب 4.101 في المتغير التابع (الأداء المالي)، ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة t والتي قدرت ب 3.168 وهي دالة عند مستوى معنوية 0,05، حيث بلغت قيمتها SIG=0.004 وعي أقل من مستوى المعنوية المعتمد 0.05، وهذا ما يؤكد لنا رفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة والقائلة بأنه يساهم مبدأ وجود أساس كإطار فعال للحوكمة على الأداء المالي للمؤسسات.

اختبار الفرضية الثانية : يساهم مبدأ مسؤولية مجلس إدارة المؤسسة على تفعيل الأداء المالي للمؤسسات.

تقترح فرضيتين:

الفرضية الصفرية H0: لا يساهم مبدأ مسؤولية مجلس إدارة المؤسسة على تفعيل الأداء المالي للمؤسسات.

الفرضية البديلة H1: يساهم مبدأ مسؤولية مجلس إدارة المؤسسة على تفعيل الأداء المالي للمؤسسات.

الجدول رقم(17): معامل الارتباط والتحديد للبعد الثاني والمحور الثاني

النموذج	معمل الارتباط R	معامل التحديد R2	معمل التحديد المصحح
1	0.404	0.167	0.138

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجاتSPSS

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معامل الارتباط يقدر ب 0.404 وهي قيمة جيدة تدل على وجود علاقة ارتباطية بين بعد (مسؤولية مجلس إدارة) والأداء المالي، كما أن معامل التحديد قد بلغ 0.167 وهذا ما يفسر أن ما قيمته 16.7% من التغير الحاصل في لأداء المالي في عينة الدراسة والباقي 83.3% يرجع لعوامل أخرى.

الجدول رقم(18): تحليل نتائج التباين ANOVA لاختبار صلاحية وجودة النموذج

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	توسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة
الانحدار	51.663	1	51.663	5.629	0.025
الخطأ	257.004	28	9.179		
مجموع الكلي	308.667	29			

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجاتSPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النموذج صالح لاختبار الفرضية الثانية، حيث أن من تحليل التباين أن مستوى قيمة الدلالة SIG=0.025 وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05، هذا ما يجعلنا نقبل الفرضية البديلة يساهم مبدأ مسؤولية مجلس إدارة المؤسسة على تفعيل الأداء المالي للمؤسسات ونرفض الفرضية الصفرية لا يساهم مبدأ مسؤولية مجلس إدارة المؤسسة على تفعيل الأداء المالي للمؤسسات.

الجدول رقم(19): تحليل الانحدار البسيط لبعد مسؤولية مجلس إدارة المؤسسة

النموذج	المعاملات الغير معيارية		المعاملات المعيارية	t	مستوى الدلالة
	معاملات المتغيرات	الخطأ المعياري	Beta		
الثابت	33.494	6.699		4.999	0.001
مسؤولية مجلس إدارة	0.787	0.332	0.409	2.372	0.025

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يوضح الجدول أعلاه أن قيمة درجة التأثير B بلغت 33.494، وهذا يعني أن التغير في قيمة المتغير المستقل لبعد (مسؤولية مجلس إدارة) بوحدة واحدة يقابله تغير ب 0.787 في المتغير التابع (الأداء المالي)، ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة t والتي قدرت ب 2.372 وهي دالة عند مستوى معنوية 0,05، حيث بلغت قيمتها SIG=0.025 وعي أقل من مستوى المعنوية المعتمد 0.05، وهذا ما يؤكد لنا رفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة والقائلة بأنه يساهم مبدأ مسؤولية مجلس إدارة على الأداء المالي للمؤسسات.

اختبار الفرضية الثالثة : يساهم مبدأ الإفصاح والشفافية المؤسسة على الأداء المالي للمؤسسات

تقترح فرضيتين:

الفرضية الصفرية H0: لا يساهم مبدأ الإفصاح والشفافية المؤسسة على الأداء المالي للمؤسسات.

الفرضية البديلة H1: يساهم مبدأ الإفصاح والشفافية المؤسسة على الأداء المالي للمؤسسات.

الجدول رقم(20): معامل الارتباط والتحديد للبعد الثالث والمحور الثاني

النموذج	معمل الارتباط R	معامل التحديد R2	معمل التحديد المصحح
1	0.527	0.277	0.252

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجاتSPSS

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معامل الارتباط يقدر ب 0.527 وهي قيمة جيدة تدل على وجود علاقة ارتباطية بين بعد (الإفصاح والشفافية) والأداء المالي، كما أن معامل التحديد قد بلغ 0.277 وهذا ما يفسر أن ما قيمته 27.7% من التغير الحاصل في لأداء المالي في عينة الدراسة والباقي 72.3% يرجع لعوامل أخرى.

الجدول رقم(21): تحليل نتائج التباين ANOVA لاختبار صلاحية وجودة النموذج

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	توسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة
الانحدار	85.62	1	85.620	10.748	0.003
الخطأ	223.047	28	7.966		
مجموع الكلي	308.667	29			

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجاتSPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النموذج صالح لاختبار الفرضية الثالثة، حيث أن من تحليل التباين أن مستوى قيمة الدلالة SIG=0.003 وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05، هذا ما يجعلنا نقبل الفرضية البديلة يساهم مبدأ الإفصاح والشفافية على الأداء المالي للمؤسسات ونرفض الفرضية الصفرية لا يساهم مبدأ الإفصاح والشفافية على الأداء المالي للمؤسسات.

الجدول رقم(22): تحليل الانحدار البسيط لبعد الإفصاح والشفافية

النموذج	المعاملات الغير معيارية		المعاملات المعيارية	T	مستوى الدلالة
	معاملات المتغيرات	الخطأ المعياري	Beta		
الثابت	32.619	5.124		6.366	0.001
الإفصاح والشفافية	4.099	1.250	0.527	3.278	0.003

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يوضح الجدول أعلاه أن قيمة درجة التأثير B بلغت 32.619، وهذا يعني أن التغير في قيمة المتغير المستقل لبعد (الإفصاح والشفافية) بوحدة واحدة يقابله تغير ب 4.099 في المتغير التابع (الأداء المالي)، ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة t والتي قدرت ب 3.278 وهي دالة عند مستوى معنوية 0,05، حيث بلغت قيمتها SIG=0.003 وعي أقل من مستوى المعنوية المعتمد 0.05، وهذا ما يؤكد لنا رفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة والقائلة بأنه يساهم مبدأ الإفصاح والشفافية على الأداء المالي للمؤسسات.

خلاصة الفصل:

تعد الدراسة الميدانية التطبيقية جانبا مهما لاكتمال وتعزيز الجانب النظري لأي بحث علمي، وهذا ما تم تطبيقه في دراستنا من خلال الاستبيان والنتائج المتحصل عليها، حيث عرضت الدراسة الميدانية على الاطارات العاملة في المؤسسات الاقتصادية التابعة لولاية عين تموشنت وأساتذة جامعيين، كما قمنا بتحليل نتائج الدراسة وتحليل المتغيرات الخاصة بالاستبيان، وتم اختبار الفرضيات وفق برنامج SPSS V27 لإجابات أراء أفراد العينة حول عبارات الاستبيان بغية الاجابة عن تساؤلات الدراسة من تأكيد أو رفض الفرضيات، حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ومن أهمها أن وجود أثر إيجابي لمبادئ الحوكمة (مبدأ ضمان وجود إطار محكم وفعال للحوكمة، مبدأ ضمان مسؤولية مجلس إدارة المؤسسة، مبدأ الإفصاح والشفافية) على الأداء المالي.

الخاتمة

الخاتمة:

زاد الاهتمام بحوكمة المؤسسات عندما هزت الأزمة المالية العالمية اقتصادات العديد من الدول، واستنتج أن الاقتصادات وهذه المؤسسات تفتقر إلى أنظمة حقيقية متوافقة مع مبادئ الإدارة المعاصرة.

تمكنا من خلال هذه الدراسة من الإجابة على السؤال الرئيسي وهو هل تؤثر مبادئ حوكمة المؤسسات في تفعيل الاداء المالي؟، ويمكن تلخيص أهم النتائج فيما يلي:

إن تطبيق مبادئ الحوكمة السليمة سيتخذ إجراءات وقائية لمكافحة الفساد المالي والإداري من خلال المراقبة وتشجيع الشفافية، حيث أن حوكمة المؤسسات هي أداة للرقابة من خلال آليات داخلية وخارجية متعددة.

تعمل الحوكمة على تحسين صورة المؤسسة وإدارة مواردها الاقتصادية والبشرية والمالية.

يعتبر الأداء المالي من المقومات الرئيسية للمؤسسة حيث يوفر نظام متكامل للمعلومات الدقيقة والموثوق بها لمقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المخطط، والاداء المالي الأمثل هو السبيل على البقاء والاستمرارية.

تساعد حوكمة الشركات على تفعيل الأداء المالي من خلال التطبيق السليم لمبادئها حيث تعتبر الأساس لتحسين الأداء المالي،

وأظهرت نتائج الاستبيان أن اتفاق أفراد العينة بدور مبادئ الحوكمة (مبدأ ضمان وجود إطار محكم وفعال للحوكمة، مبدأ ضمان مسؤولية مجلس إدارة المؤسسة، مبدأ الإفصاح والشفافية) في تفعيل الأداء المالي للمؤسسة.

ونستنتج أن حوكمة الشركات لها أهمية نسبية في تفعيل الأداء المالي للمؤسسات.

التوصيات والاقتراحات:

من خلال دراستنا والنتائج المتحصل عليها يمكننا تقديم بعض التوصيات والاقتراحات نستخلصها فيما يلي:

- من الضروري أن تولي المؤسسات الجزائرية الجهات الحكومية مزيدا من الاهتمام لمبادئ الحكومة، لما لها من أهمية بالغة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.
- الحاجة إلى تشريعات توجيهية تلزم المؤسسات بتنفيذ مبادئ الحوكمة.

- يجب أن تعمل المؤسسات على زيادة تثقيف الموظفين والإطارات ووعيهم بالأمور المتعلقة بالحوكمة ومبادئها.
- ضرورة دراسة الحوكمة بكافة آلياتها ومبادئها على الأداء المالي.
- يجب على المؤسسات الاقتصادية تعزيز الشفافية والإفصاح من خلال النشر الكامل والمفتوح للمعلومات.
- توعية المؤسسات الاقتصادية بضرورة الحوكمة ودورها في تفعيل الأداء المالي.

أفاق الدراسة:

من خلال ما سبق يمكن عرض أفاق الدراسة كما يلي:

- واقع تطبيق الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية العمومية الجزائرية.
- أليات الحوكمة ودورها في التنمية الاقتصادية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجيستر:

حمزة ضويفي (2014-2015)، فعالية تطبيق مبادئ الحوكمة في دعم مقومات الإفصاح وأثرها على الأداء المالي(أطروحة دكتوره)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر -3-

دلال العابدي (2015-2016)، حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية(أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

نهى أحمد الحايك (2016)، أثر تطبيق الحوكمة على تحسين الأداء في المؤسسات الحكومية(أطروحة ماجيستير)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سوريا: الجامعة الافتراضية السورية.

عائشة طاسين (2017-2018)، دور الحوكمة المؤسسية في خلق القيمة في المؤسسة(أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف: جامعة فرحات عباس.

فايزة بولعجين (2021-2022) دور الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولية (أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف: جامعة فرحات عباس.

سعود وسيلة (2015-2016)، حوكمة المؤسسات كأداة لرفع أداء المؤسسات الصغيرة والكبيرة (أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.

محمد البشير بن عمر (2017)، دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة(أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.

يمينة شحرور (2021)، أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية (أطروحة دكتوره)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي.

المجلات العلمية:

صخر مرعي حسن بني خالد، و وائل موسى أيوب (2019). النسب المالية وعلاقتها بالعائد على الأسهم للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان: دراسة تحليلية من عام 2005-2015، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، 5(2)، الصفحات 253-271.

أحمد حابي، و البشير زبيدي (2015)، دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي، مجلة المناجير(2)، الصفحات 69-96.

أحمد صالح سباع، و محمد البشير بن عمر (2018)، فعالية مبادئ الحوكمة في تحسين الاداء المالي للمؤسسة: دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، 3(1)، الصفحات 144-168.

أحمد يوسف السعيدي، مراد مسعود سعداوي، و عبد المنعم محمد نجلاء (2021)، دور مبادئ حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي: دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية الأغواط والبويرة، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، 14(1)، الصفحات 61-76.

إسماعيل سبتي، (2018)، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي: دراسة حالة مؤسسة ملبنة التل بسطيف للفترة 2014-2016، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، 1(34)، الصفحات 404-417.

الخادم خيثري، و محمد لزر. (2020)، مبادئ حوكمة المؤسسات ودورها في تفعيل المسؤوليات الاجتماعية، مجلة أوراق اقتصادية، 4(2)، الصفحات 122-141.

العالية غالمي (2018)، التحليل المالي وأدوات التوازن المالي في إطار ميزانية المؤسسة، مجلة مفاهيم الدراسات الفلسفية(1)، الصفحات 168-175.

المهدي حجاج، و بلال شيخي (2014)، تفسير أثر الاهتلاك على التوازن المالي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، 7(2)، الصفحات 243-261.

الهام يحياوي، و ليلى بوحديد (2014)، الحوكمة ودورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية: حالة مؤسسة الجزائرية الجديدة للتعليب NCA بالرويبة، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية(5)، الصفحات 59-69.

الوردي شقرون، و نسيمة غلاي (2022)، واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات الجزائرية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، 5(1)، الصفحات 33-52.

أمال يوب (2017)، مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات الجزائرية: دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الجزائرية، مجلة أفاق علوم الإدارة والاقتصاد، 1(1)، الصفحات 86-107.

أمال يوب، و إكرام بودبزة (2021)، أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على تحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة المؤسسة الوطنية للرخام بسكيكدة، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الانسانية، 6(1)، الصفحات 11-21.

براهيم حاكمي، و فتحي مولود (2022)، استخدام النسب المالية بواسطة النماذج الكمية في التنبؤ بالفشل المالي على ضوء مخرجات النظام المحاسبي المالي، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، 6(1)، الصفحات 169-189.

بوبكر عميروش (2022)، أهمية تحقيق التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية: دراسة تحليلية لعينة من المجمعات البترولية للفترة 2019-2020، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، 7(1)، الصفحات 162-190.

توفيق بن الشيخ، (2021-2022)، محاضرات في حوكمة الشركات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، قالمة: جامعة 8 ماي 1945.

خيضر خنفري (2019)، الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية على ضوء النماذج الكمية العالمية للتنبؤ بالفشل المالي: دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 12(2)، الصفحات 815-826.

خيضر خنفري، و مريم بورنيسة (2017)، دور النسب والمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، مجلة دراسات اقتصادية، 2017(27)، الصفحات 57-67.

زبيدة سمرود، و جمال الدين سحنون (2020)، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن: دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسكك الحديدية ANESRIF للفترة 2017-2018، مجلة الريادة الاقتصاديات الاعمال، 6(3)، الصفحات 349-362.

زبيدة سمرود، و جمال الدين سحنون (2021)، مدى تطبيق حوكمة الشركات ودورها في تحسين الاداء المالي باستعمال مؤشرات نسبة السيولة، مجلة التكامل الاقتصادي، 9(2)، الصفحات 275-494.

زهرة حسن العامري، و السيد علي خلف الركابي (2007)، أهمية النسب المالية في تقويم الأداء: دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية، مجلة الادارة والاقتصاد، 3(6).

سعيدة بورديمة (2014-2015)، مطبوعة دروس التسيير المالي. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قالمة: جامعة 8 ماي 1945.

سفيان خلوفي، كمال شريط، و مريم زغلامي (2021)، تقييم واقع حوكمة الشركات في الجزائر في إطار ميثاق الحكم الراشد: دراسة حالة شركة "آن سي آى" رويبة الجزائر، مجلة التنظيم والعمل، 10(4)، الصفحات 54-80.

سيد أحمد سيتي، و محمد الشريف الأمين (2021)، أثر الخوكمة على الأداء المالي من منظور المردودية الاقتصادية: دراسة قياسية لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة الاستراتيجية والتنمية، 11(1)، الصفحات 79-97.

سيد عبد الرحمان عباس بله (2012)، دور تطبيق حوكمة الشركات فب ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير(12)، الصفحات 51-68.

صافية بومصباح (2021)، تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية لاستخدام النسب المالية: دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر للهاتف النقال موبيليس، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، 8(2)، الصفحات 219-233.

عبد الرحمان محمد سليمان رشوان (2017)، تحليل العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات وأثرها على زيادة جودة المعلومات المحاسبية، مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية(8)، الصفحات 112-138.

عبد الغني خلادي، و أنيس هزلة (2018)، مساهمة النظام المحاسبي المالي SCF في قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، مجلة الميادين الاقتصادية، 1(1)، الصفحات 61-78.

عبد المليك مزهوده (2001)، الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الانسانية(1)، الصفحات 85-100.

عبد الوهاب دادن، و رشيد حفصي (2014)، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العملي التمييزي (AFD) خلال الفترة 2006-2011، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، 7(2)، الصفحات 22-44.

عقبة خضير، رضا زهواني، و رحيمة العيفة (2018)، دراسة تحليلية لتطبيق مبادئ الحوكمة فيلا سوق عمان للأوراق المالية، مجلة المنهل الاقتصادي، 1(2)، الصفحات 197-205.

علي بحري (2018)، تحليل الأداء المالي بالنسب المالية للمؤسسة الاقتصادية: دراسة تطبيقية في مؤسسة مطاحن الحضنة للفترة 2011-2016، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، 1(35)، الصفحات 348-363.

علي عبد الصامد عمر (2010)، حوكمة المؤسسات في الجزائر- واقع وطموحات -، مجلة دورية محكمة تصدر عن المركز الجامعي تيسمسيلت، 1(1)، الصفحات 198-213.

فاطمة الزهراء بوطورة، و ليندة رقام (2020)، واقع الأداء المالي لمؤسسة الاسمنت تبسة من خلال أبعاد بطاقة الأداء المتوازن خلال الفترة 2015-2016، مجلة المالية والأسواق، 7(2)، الصفحات 187-209.

فوزية بروسلي، و حسن بوزناق (2019)، مبادئ حوكمة المؤسسات ومعايير التدقيق الداخلي في الشركات، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، 2(3)، الصفحات 27-47.

محمد البشير بن عمر، و عبد الغاني دادن (2014)، حوكمة المؤسسات ودورها في تحسين أداء المؤسسة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، 1(7)، الصفحات 24-47.

محمد الحسن بابكر الجيلي ، و علاء الدين مساعد يوسف عمر (2019)، دور مبادئ حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي بالمصارف السودانية، المجلة المصرية للعلوم التطبيقية، 34(11)، الصفحات 363-386.

محمد الشريف بن زاوي، و ليليا هلة (2023)، مساهمة حوكمة الشركات في الرفع من الأداء المالي للشركات العائلية: دراسة على عينة من الشركات العائلية لولايتي البواقي وباتنة، مجلة العلوم الانسانية، 34(1)، الصفحات 141-163.

محمد نوارة، و مليكة حفيظ شبايكي (2018)، حوكمة المؤسسات في الجزائر ومدى توافقها مع متطلبات مبادئ حوكمة المؤسسات الدولية، مجلة جديد الاقتصاد(13)، الصفحات 180-207.

مراد حجاج، نذير أولاد سالم، و إسماعيل غزال (2022)، دور النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب تقييم الأداء المالي: دراسة حالة عينة من شركات التأمين الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي (AFD) للفترة الممتدة من2010 إلى غاية 2020، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، 8(1)، الصفحات 259-274.

مريم كلاش، و نور الدين بهلول (2021، دور ادارة المخاطر في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة مجمع صيدال، مجلة الاستراتيجية والتنمية، 11(3)، الصفحات 436-452.

ميلود تومي، و سكينة رحمة. (2021)، استخدام النسب المالية لاتخاذ القرارات المالية بمؤسسة GMS بسكرة، مجلة اقتصاد المال والأعمال، 6(1)، الصفحات 499-510.

هاجر عبيز، و لمياء أوضايفية (2021)، الأداء المالي ومحدداته في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة مؤسسة فيروفيال عنابة للفترة (2015-2019)، مجلة الأبحاث، 6(2)، الصفحات 845-868.

يحي سعيدي، و لخضر أوصيف (2012)، دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، 12(5)، الصفحات 181-208.

يسرى ليعلاوي، محمد مداحي، و وسيلة سعود (2023)، مساهمة آليات حوكمة المؤسسات في تحسين وتعزيز مستوى الافصاح المحاسبي الالكتروني، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، 8(2)، الصفحات 34-44.

المؤتمرات والملتقيات:

العياشي زرزار (2010)، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات، بطاقة المشاركة في الملتقى الدولي حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (الصفحات 1-23). سكيكدة: جامعة 20 أوت 1955.

الكتب:

محمد محمود الخطيب (2010)، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات (الإصدار 1). عمان، الأردن: دار حامد للنشر و توزيع.

قائمة الملاحق

الجمهورية الجزائرية الدمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة بلحاج بوشعيب

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

استبيان

سيدي/ سيدتي المحترم(ة) تحية طيبة وبعد:

في إطار القيام بإعداد مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص محاسبة وجباية معمقة حول موضوع دور مبادئ الحوكمة في تفعيل الأداء المالي للمؤسسة وحتى يتسنى لنا القيام بالدراسة الميدانية يشرفنا أن نضع بين أيديكم هذا الاستبيان راجين منكم الإجابة على الأسئلة التي يتضمنه، حيث صحة النتائج تعتمد بدرجة كبيرة على صحة إجابتكم.

يرجى العلم أن جميع الأسئلة المطروحة ضمن هذا الاستبيان لأغراض البحث العلمي وأن إجابتكم ستكون محاطة بالسرية الكاملة والعناية العلمية الفائقة.

لكم جزيل الشكر والتقدير

أرجو منكم الإجابة بوضع علامة (×) في الخانة المناسبة

البيانات الشخصية والوظيفية

1) الجنس

ذكر ☐ أنثى ☐

2) العمر

أقل من 30 سنة ☐ من 31 إلى 40 سنة ☐

من 41 إلى 50 سنة ☐ من 51 سنة فأكثر ☐

3) المستوى التعليمي:

الثانوي ☐ تقني ☐ ليسانس ☐

ماستر ☐ ماجيستر ☐ دكتوراه ☐

4) الخبرة المهنية:

أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات ☐

من 10 إلى 15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة ☐

5) الوظيفة:

مدير عام ☐ مدير المالية والمحاسبة ☐

مدقق داخلي ☐ أستاذ جامعي ☐

الرقم	العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
ضمان وجود إطار محكم وفعال للحوكمة						
1	يتوفر في مؤسستكم هيكل تنظيمي يحدد المسؤولية والصلاحية					
2	توفر تشريعات وقوانين داخلية واضحة لتشجيع الكفاءة					
3	تتخذ السلطات الرقابية والإشراقية المعنية قراراتها بكل موضوعية وحيادية					
4	يتم توزيع المسؤوليات كل حسب صلاحيته بما يضمن المصالح العامة					
5	تصدر قرارات الجهات الإدارية في الوقت المناسب وبشفافية					
مسؤولية مجلس الإدارة						
1	يوجد فصل بين منصب مجلس الإدارة والمدير العام في المؤسسة					
2	يمارس مجلس الإدارة سلطات الرقابية بكل استقلالية ونزاهة					
3	يحدد مجلس الإدارة الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة					
4	يضع مجلس الإدارة استراتيجية تطمن إلتزام كافة العاملين بمهامهم التي تعكس على أدائهم					
5	يشجع مجلس الإدارة ثقافة الحوار والنقد ووجهات النظر في غرفة الاجتماعات					
الإفصاح والشفافية						
1	تقوم المؤسسة بنشر تقارير دورية					
2	تفصح المؤسسة عن المعلومات المالية الضرورية للمساهمين والمستثمرين					
3	تفصح المؤسسة عن المخاطر المتوقعة بموضوعية وشفافية					
4	الإفصاح عن المعلومات المحاسبية تكون في والوقت المناسب					

	للأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة					
5	تقوم المؤسسة بالإفصاح عن عملية التوظيف والتعيين					
6	تفصح المؤسسة عن خططها المالية المستقبلية					
الأداء المالي						
1	تقوم المؤسسة بعملية تقييم الأداء المالي بصفة دورية ومنظمة					
2	تعتمد المؤسسة على مقاييس مالية محددة لقياس الأداء المالي					
3	تستفيد المؤسسة من عملية تقييم الأداء المالي في تحسين طرق إدارتها وتسيير قراراتها					
4	تسعى المؤسسة إلى تحقيق أداء مالي جيد					
5	ارتفاع مستوى الحوكمة يؤشر إيجابيا على أداء المؤسسة وتطورها					
6	التزام المؤسسة بمبادئ الحوكمة تحسن من العائد على الاستثمار لها					
7	تحرص المؤسسة على عقد اجتماعات دورية مع موظفي وإدارة المؤسسة من أجل أخذ أراءهم ومناقشة مقترحاتهم لتحسين الأداء					
8	ينمي وجود إطار فعال للحوكمة المؤسسات الأداء المالي بالإيجاب					
9	وجود مجلس إداري قوي يرفع من قدرة المؤسسة على تسيير شؤون المؤسسة والرفع من أدائها المالي					
10	يتم اتخاد الاجراءات التصحيحية بصفة دورية					
11	يتم الافصاح عن تعويضات ومكافأة مجلس الادارة					
12	تقوم المؤسسة بالإفصاح عن المعلومات الخاصة بنسب توزيع الأرباح للمساهمين					